جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

تحت عنوان:

أثر الاستثمار المحلي على الاستثمار الأجنبي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا(MENA) دراسة قياسية خلال الفترة (1996-2020م)

إعداد الطالبتين:

- شهرزاد لشمط
- مريم عريبي

تحت إشر اف :

د/ صغيري سيدعلي

لجنة المناقشة

الدكتور: عماد غزازي	جامعة المدية	رئيساً
الدكتور: سيدعلي صغيري	جامعة المدية	مشرفاً ومقرر
الأستاذ: جعفري جمال	جامعة المدية	عضواً ممتحناً

السنة الجامعية: 2022/2021

الشكر والتقدير :

أولا وقبل كل شيء الحمد لله ولي النعمة وكاشف النقمة تفرد في عليائه وتفرد في كبريائه والصلاة والسلام على المبعوث بالهدى وعلى آله وصحبه وسلم

فبفضل من الله وتوفيقه لنا أتممنا هذا العمل العلمي المتواضع الذي كان من مجهوداتنا، وأمدنا بالصحة والصبر لمواصلة جهدنا.

ونتقدم بخالص شكرنا لكل من ساعدنا من قريب أو بعيد وكل من شاركنا فلسفة السمو والتألق في الحياة وينتظرون منا المزيد من النجاحات.

ونشكر كل الأساتذة منذ دخولنا إلى عالم العلم والمعرفة والدراسة ونشكرهم على ما قدموه لنا من علم ومساعدة.

*ونخص بالذكر أستاذنا المشرف "**صغيري سيدعلي**" الذي واكب البحث منذ لحظاته الأولى*

كما لم يبخل علينا بمساعدته وإبداء توجيهاته القيمة وتزويدنا بالمصادر والمشورة فله منا كل التقدير والامتنان.

كما نشكر أعضاء اللجنة المناقشة مسبقا على تفضلهم بقراءة محتويات هذا العمل البسيط والمتواضع وتفضلوا بمناقشته

الإهداء:

أحمد الله وأشكره شكرا جزيلا على نعمته التي أنعم علي بالعلم ووفقني في دراستي وإتمام إعداد مذكرتي فيا ربي لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك.

أهدي ثمرة هذا الجهد البسيط إلى

إلى ملاكي ... إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني ... إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أمي الغالية حفظها الله ورعاها.

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار ... إلى من علمني العطاء بدون انتظار ... إلى من أحمل دمه واسمه بكل افتخار والدي العزيز حسين حفظه الله ورعاه.

إلى من كانت بسمتهم، ونظرتهم تبعث في نفسي القوة وحب الحياة إخوتي وزوجاتهم وأختي فاطمة الزهراء وزوجها أطال الله في أعمارهم وذلل الصعاب أمامهم.

إلى الكتاكيت الملائكة الصغار آدم، إسحاق، محمد، سراج، أحلام، بسمة، مريم، دعاء وإلى كافة عائلتي دون نسيان أحدهم.

إلى الأستاذ المشرف صغيري سيدعلي الذي أمدنا بنصائحه القيمة ولم يبخل علينا بأي شيء كان، كما أقدم الشكر الجزيل للأستاذ غزازي عماد، وبن لكحل أمين اللذان رافقاني في مشواري الدراسي وأمدا لنا يد العون ولم يبخلا علينا.

إلى صديقتي وحبيبتي وأختي رقية بن عطاء الله

إلى من قاسمتني هذا العمل مريم وفقها الله في حياتها

وإلى كل الأصدقاء والزملاء من قريب ومن بعيد دون استثناء إلى كل أفراد دفعتي خاصة طلبة الاقتصاد الكمي.

شهرزاد لشمط

الإهداء:

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على النبي المصطفى

الحمد لله حمدا مباركا فيه كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك ولا إله إلا أنت

أهدي عملي هذا

إلى ملاكي في الحياة، إلى رجل الكفاح، إلى أفضل أساتذتي، إلى من زرع القيم والمبادئ الإسلامية، إلى قدوتي وقوتي وصمودي، وبهجتي وكل الأشياء الرائعة التي سكنت في.

والدي الفاضل حفظه الله وأطال في عمره.

إلى حكمتي وعلمي وحلمي، لمن ساندتني في صلاتها و دعائها ومنحتني القوة والعزيمة على الاستمرار إلى الغالية على قلبي أمي الغالية.

إلى من لا يعرف وصفا أدق من كونها اليد التي تلبسني إكليلا من الزهور في حين كل ما حولي يضج بالقتامة.

لأختي العزيزة خضرة

إلى من كانت بسمتهم ونظرتهم تبعث في نفسي القوة والأمل وحب الحياة.

لإخوتي الأعزاء خليفة، يحي، عبد الرحيم

إلى من قاسمتني هذا العمل شهرزاد وفقها الله في حياتها.

وإلى كل الأصدقاء والزملاء من قريب ومن بعيد دون استثناء إلى كل أفراد دفعتي خاصة طلبة الاقتصاد الكمي

مريم عريبي

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الاستثمار المحلي على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة (1996-2020)، وذلك باستخدام نماذج بانل الساكن(Static Panel) بالاستعانة ببرنامج (Stata 14).

وقد تم التوصل من خلال الدراسة التطبيقية إلا أنه لا يوجد تأثير بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر على عكس الانفتاح التجاري الذي له تأثير إيجابي بالاستثمار الأجنبي المباشر.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار المحلي، الاستثمار الأجنبي المباشر، نماذج بانل الساكن.

Abstract:

This study aimed to measure the impact of domestic investment on foreign direct investment in the countries of the Middle East and North Africa during the period (1996-2020), using static panel models with the help of the (Stata 14) program.

It has been reached through the applied study, but there is no effect between domestic investment and foreign direct investment, unlike trade openness, which has a positive impact on foreign direct investment.

Keywords: domestic investment, foreign direct investment, static panel models.

المحتويات:

كلمة الشكر	
الإهداء	
ملخص المذكرة	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة العامة	أ-خ
الفصل الأول: ماهية الاستثمار والاستثمار المحلي	
تمهيد	1
المبحث الأول: عموميات الاستثمار	2
المطلب الأول: تعريف الاستثمار والاستثمار المالي	2
المطلب الثاني: أهداف وأهمية ودوافع الاستثمار واستراتيجياته	6
المطلب الثالث: مبادئ الاستثمار ومقوماته وأنواعه	9
المبحث الثاني: عموميات الاستثمار المحلي	14
المطلب الأول: تعريف الاستثمار المحلي جذب وأهمية جذب الاستثمارات كأداة لتدعيم الاستثمار المحلي	14
المطلب الثاني: تطور الاستثمار المحلي في الجزائر ومحدداته	18
المطلب الثالث: دور الاستثمار المحلي في تحقيق التنمية المحلية	19
المبحث الثالث: واقع ومميزات الاستثمار المحلي ومعوقاته	23
المطلب الأول: واقع الاستثمار المحلي في الجزائر خلال فترة 1970-2019	23
المطلب الثاني: المميزات التي تواجه الاستثمار المحلي	24
المطلب الثالث: معوقات التي تواجه الاستثمار المحلي في الجزائر	25
خلاصة الفصل	27
الفصل الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي	
تمهيد	27

المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر	28
المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي والاستثمار الأجنبي المباشر	28
المطلب الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي	31
المطلب الثالث: أهمية وأهداف الاستثمار الأجنبي	32
المبحث الثاني: الأشكال والنظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	**34**
المطلب الأول: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه	34
المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	36
المطلب الثالث: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر	37
المبحث الثالث: المحددات والعوامل المحفزة لجذب الاستثمار	43
المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	43
المطلب الثاني: العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومعوقاته	44
المطلب الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مقارنة ببعض الدول ومزاياه وعيوبه	47
خلاصة الفصل	53
الفصل الثالث: قياس علاقة الاستثمار المحلي بالاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة(1996-2020)	
تمهيد	55
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	56
المطلب الأول: تعريف وأهمية بيانات البانل	56
المطلب الثاني: نماذج بيانات بانل الساكن وطرق المفاضلة بينها	59
المطلب الثالث: اختبارات تحديد النموذج الملائم	62
المبحث الثاني: تحليل قياسي لعلاقة الاستثمار المحلي بالاستثمار الأجنبي المباشر	64
المطلب الأول: النموذج ومتغيرات الدراسة	64
المطلب الثاني: الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة	66
المطلب الثالث: تحليل علاقة الارتباط بين المتغيرات.	68
المبحث الثالث: تقدير نموذج وتفسير نتائجه	69
المطلب الأول: اختبار تجانس معلمات الانحدار	69

المطلب الثاني: تقدير نماذج بيانات بانل الساكن والمفاضلة بينها	69
المطلب الثالث: الاختبارات لنموذج التأثيرات الثابتة	71
خلاصة الفصل	72
خاتمة عامة	
قائمة الملاحق	
قائمة المراجع	

قائمة الجداول:

جدول رقم(1-1): **حجم المشاريع الاستثمارية المصرح بها في الجزائر خلال الفترة 2002-2016**	20
جدول رقم(2-1): **حجم الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية بالجزائر خلال 2002-2016**	21
جدول رقم(3-1): **الاستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة 1970-2019**	23
جدول رقم(1-2): العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية	42
جدول رقم(2-2): **مكانة الجزائر في تطوير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها مقارنة بالدول العربية المختارة للفترة 1996-2018 بالمليون دولار**	48
جدول رقم(1-3): إيجابيات بيانات بانل وسلبياته.	59
جدول رقم(2-3): **شرح متغيرات الدراسة ومصدر البيانات**	66
جدول رقم(3-3): معامل تضخم التباين	66
جدول رقم(4-3): بعض الخصائص الإحصائية للدراسة.	67
جدول رقم(5-3): **مصفوفة الارتباط بين المتغيرات**	68
جدول رقم(6-3): نتائج اختبارات الجيل الثاني لجذر الوحدة للبانل حسب Pesaran	69
جدول رقم(7-3): اختبار المفاضلة لاختبار نموذج البانل الساكن الملائم	70
جدول رقم(8-3): الاختبارات التشخيصية لنموذج التأثيرات الثابتة	71

قائمة الأشكال:

الشكل رقم(1-1): **عدد المشاريع الاستثمارية في الجزائر**	20
الشكل رقم(2-1): **عدد المشاريع الاستثمارية المصرحة في الجزائر**	22

مقدمة

مقدمة:

تتوفر دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على موارد طبيعية ضخمة وإمكانيات معتبرة إلا أنهم يعتبرون من الدول النامية التي تعمل على تطوير مجالات الاستثمارات فيها، ففي ظل الإصلاحات الاقتصادية انتهجت هذه الدول سياسات متعددة الجوانب، منها السياسات التي عملت عليها الدول من خلال تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، تهدف هذه السياسات في مجملها إلى تحقيق تنمية متكاملة للحد من الاعتماد على الاقتصاد القائم على النفط.

يعد الاستثمار المحلي أحد الآليات التي تعمل عليها الدولة على خلقها وتنشيطها، وذلك لتقديم استثمارات محلية من شأنها خلق اقتصاد محلي قوي من جهة، وتحقيق الكفاية الذاتية لحل مشاكل المجتمع من جهة أخرى. ولقد تناول الكثير من الباحثين تأثيرات الاستثمار المحلي المختلفة، كزيادة سعر الصرف للقطاعات الاقتصادية، توفير فرص الاستثمار المحلي لتحقيق الأرباح للمشروعات الإنتاجية والاقتصادية، وخلق فرص عمل جديدة وغير ذلك، في حين أغفلوا عن تحليل العوامل والمتغيرات المؤثرة فيه، وتعتبر هذه الأخيرة عملا مهما لأنها تمكننا من معرفة مدى استجابة الاستثمار المحلي للظروف السائدة حاليا من أجل تحسينه. حيث يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من المواضيع الاقتصادية المهمة المتداولة، والتي تعتبر من المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي في أي بلد، وأضحى العديد من دول العالم الثالث في حاجة ماسة للاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لتقهقر المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية.

أ- الإشكالية:

انطلاقا مما تم ذكره سابقا، ومن خلال الدراسة التي نود القيام بها، نطرح السؤال التالي:

ما مدى تأثير الاستثمار المحلي على الاستثمار الأجنبي للعينة المختارة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الفترة(1996-2020)؟

ومن هذا المنطلق، وفي ضوء ما تقدم تتبلور معالم إشكالية البحث حول تساؤلات الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل يوجد أثر المزاحمة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة (1996-2020)؟

2- ما هي انعكاسات الانفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1996-2020)؟

3- هل هناك أثر بين إجمالي الناتج المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر؟

ب-فرضيات الدراسة:

1- يوجد أثر للمزاحمة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

2- انفتاح الدول تجاريا يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال فترة الدراسة.

3- يوجد أثر إيجابي بين إجمالي الناتج المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ج-منهجية الدراسة:

لمعالجة موضوع البحث سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من خلال عرض مفاهيم متعلقة بالاستثمار بصفة عامة والاستثمار المحلي والأجنبي المباشر، أما الجانب التطبيقي فتم الاعتماد على المنهج الكمي بهدف بناء نموذج يبين أثر الاستثمار المحلي على الاستثمار الأجنبي باستعمال برنامج Stata، وذلك بتطبيق نماذج بانل الساكن(Static Panel).

ح-أهمية الدراسة:

- استخدام الدراسة القياسية واستخدام نماذج حديثة لإثبات النظرية الاقتصادية.
- استخدامنا لبرمجيات مطورة.

خ- أهداف الدراسة:

إن الغرض من تناولنا لهذا الموضوع ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز نوع العلاقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في الجزائر (1996-2020) وبالتالي التأكد من صحة الفرضيات.
- الكشف عن أبرز معوقات الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر.
- محاولة إضافة شيء جديد للدراسات في هذا الميدان.

د- حدود الدراسة:

سنركز في دراستنا هذه على المقاربة التي تبين تأثير الاستثمار المحلي على الاستثمار الأجنبي المباشر في العينة المختارة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتقتصر الدراسة على الفترة الزمنية من 1996 إلى غاية 2020 أي مدة 24 سنة حتى نتمكن من معرفة مدى تطور حجم التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأثر مستويات الاستثمار المحلي خلال هذه الفترة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أما بالنسبة إلى حدود الجغرافية فالدراسة تمس 12 دولة.

ذ- مبررات اختيار الموضوع:

- تماشى الموضوع مع طبيعة التخصص.
- معرفة نوع العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال فترة (1996-2020).
- لكون الاستثمار الأجنبي المباشر موضوع الساعة ويشغل الأوساط الاقتصادية الوطنية.

ر- الدراسة السابقة:

1. دراسة (وذنون، 2011):

تميزت هذه العلاقة السببية بين رأس المال الأجنبي والاستثمار المحلي في عينة من الدول الأسيوية للفترة 1970-2007 باستخدام متجه الانحدار الذاتي

الهيكليSVAR واختبار السببية لكرانجر وكانت أهم النتائج أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز وزيادة الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في بعض دول العينة. مارس الاستثمار

الأجنبي المباشر دورا مزاحما للمستثمر المحلي على الموارد وفرص الاستثمار المربح في الدول التي تمتلك قاعدة إنتاجية متقدمة مثل: كوريا هونك كونغ، وسنغافورة. أسهم لادخار المحل إيجابيا في الاستثمار المحلي ومن ثم النمو الاقتصادي طويل المدى ولكن بمستوى أدنى من الموارد الخارجية.

2. دراسة (عبد محمد ، 2012):

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في مستقبل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج للمدة 1992-2010 وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار المحلي في دول الخليج العربي يتحدد بعدة عوامل أبرزها الاستقرار السياسي والعوامل الاقتصادية(الناتج المحلي الإجمالي، الادخار، والاستثمار الأجنبي المباشر وغيرها).

3. دراسة (حمادي، 2014):

على تركيا للفترة 1970-2011 حول محددات الاستثمار المحلي، وقد استخدما تقنية متجه الانحدار الذاتي VAR لقياس المحددات في المدى الطويل ونموذج تصحيح الخطأ العشوائي EC M لقياس التأثيرات في المدى القصير إضافة إلى معرفة اتجاهات العلاقة السببية باستخدام سببية كرانجر، وتوصل إلى أن هناك علاقة إيجابية بين الادخار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر والإنفاق الحكومي على الاستثمار المحلي في المدى الطويل، وأن العلاقة السببية أيدت هذا الاتجاه.

4. دراسة (يحيات و دحماني، 2014):

محور العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1998-2012 الجزائر، تونس، المغرب.

سعت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة القائمة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة الممتدة 1998-2012 ذلك باستخدام منهجية التكامل المتزامن من أجل تبيان العلاقة بينهما، وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد علاقة معنوية إيجابية على المدى القصير والطويل بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر، واستخلصت الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر محفز للاستثمار المحلي.

5. دراسة (طعمة، 2015):

تهدف هذه الدراسة للتعرف على مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الأردن، ومدى مساهمتها في تحفيز الاقتصاد الوطني، وتنميته. وتم إتباع المنهج القياسي التحليلي من خلال البيانات المتعلقة بالناتج الإجمالي المحلي الأردني، وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة (1996–2008). وتوصلت النتائج إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الأردن.

6. دراسة (برج راسوطة ، 2020):

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي وإبراز الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز الاستثمار المحلي وتحقيق معدلات أعلى منه. حيث أكدت النتائج على وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي إلا أن هذه العلاقة ليست قوية كون هناك عوامل تؤثر في الاستثمار المحلي.

7. دراسة (صغيري، 2020):

تهدف الدراسة إلى معرفة محددات الاستثمار الخاص في الجزائر خلال فترة 1990–2017 ومع وجود كسر هيكلي في سنة 2001 للسلسلة الزمنية تم اختيار الفترة 2002–2017 كفترة دراسة، ومع تقلص فترة السلسلة الزمنية ظهرت مشكلة تعدد الخطي، وبالتالي فقدان خاصية الكفاءة، وعليه تم الاستعانة بطرق الانكماش المتمثلة في طريقة انحدار(Ridge)، (Elastic– Net) و(Lasso). أظهرت نتائج الدراسة أن طريقة انحدار هي الأفضل بين طرق الانكماش، وبأن محددات الاستثمار الخاص في الجزائر، التي تأثرت سلبا تمثلت في الاستثمار العام، معدل التبادل التجاري، سعر الصرف الحقيقي والدين الخارجي أما الائتمان المحلي المقدم الخاص كان له أثر إيجابي.

8. دراسة (زبيدي، حوامد، و فطحيزة، 2021):

هدفت هذه الدراسة إلى قياس العلاقة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة الممتدة 1995–2020 وذلك بتطبيق نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR،

وقد أظهرت نتائج الدراسة على وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه، يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي وعلى عكس ذلك فإن الاستثمار المحلي لا يؤثر في الاستثمار الأجنبي.

9. دراسة (حميداتو، ولد محمود عيسى، و عبد اللاوي ، 2021):

تعزيز الروابط بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1999–2014 استهدفت هذه الدراسة اختبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في الجزائر حيث تم استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS في تقدير نموذجين منفصلين، فالأول تمثل في اختبار أثر استثمار الأجنبي المباشرIDE والاستثمار المحلي DI على الناتج المحلي الإجمالي GDP، وبالثاني تمثل في اختبار تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي توصلنا إلى أن هناك علاقة عكسية للاستثمار الأجنبي مع الناتج المحلي الإجمالي وطردية مع الاستثمار المحلي. حيث ترجع العلاقة العكسية إلى عدم استفادة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي للرفع من معدل النمو الاقتصادي العلاقة الطردية ترجع إلى أثر التكامل وعدم مزاحمة الاستثمار الأجنبي للاستثمار المحلي، ومن هنا يتطلب على الدولة البحث عن آليات لتعزيز الترابط بينهما ومحاولة جادة نقل وتوطين والتكنولوجيا وتحسين مناخ الأعمال لتحسين الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وتنويع النشاط الاقتصادي وهيكل الدراسات.

دراسات أجنبية:

10. دراسة (البنك الدولي، 1972 –1996):

إن زيادة كل دولار أمريكي من رأس المال الأجنبي الكلي يؤدي إلى زيادة كمعدل مقدارها 80سنتا في الاستثمار المحلي، وعند اختبار مساهمة كل مكون من مكونات رأس المال الأجنبي في الاستثمار المحلي تبين أن قروض البنك الدولي أسهمت بزيادة مقدارها أكثر من دولار، والقروض طويلة الأجل ب90سنتا والاستثمار الأجنبي المباشر بأكثر من 80سنتا، وتدفقات الحقيبة الاستثمارية ب50سنتا والقروض قصيرة الأجل ب25سنتا.

11. دراسة (نيديكومانا وفيديك، 2008):

وقد بحثت عن الصلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في إفريقيا، وقد وصلت إلى وجود أدلة على علاقة ثنائية الاتجاه بين كلا المتغيرين. وتدل النتائج العملية التي خلصا إليها على أن الاستثمار المحلي يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر، رغم وجود أدلة أيضا على أن الاستثمار الأجنبي المباشر أثرا إيجابيا على الاستثمار المحلي.

12. دراسة (Selvanthan):

الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في الصين في هذه الورقة ندرس العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في الصين للفترة 1988–2003 نحو هذا الغرض نظام VAR متعدد المتغيرات مع نموذج تصحيح الخطأ ECM وابتكار المحاسبة (تحليل التباين وتحليل دالة الاستجابة النبضية) هي تقنيات مستخدمة، تظهر النتائج أنه في حين أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي، لا يوجد سوى علاقة سببية أحادية الاتجاه من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي، بدلا من مزاحمة منازل الاستثمار، وجدنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر مكملا للاستثمار المحلي وبالتالي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر ساعد فقط على التغلب في نقص رأس المال كما أنه حفز النمو الاقتصادي من خلال الاستثمار المحلي في الصين.

الفصل الأول:

ماهية الاستثمار والاستثمار المحلي

الفصل الأول: ماهية الاستثمار

تمهيد

يعتبر الاستثمار أحد الركائز التي يقوم عليها اقتصاد الدول خاصة في عصرنا الحالي بل أنه يعد من أهم الاساليب الاقتصادية الحديثة التي تسعى الدول للحفاظ عليها وإنمائها من أجل الوصول إلى الازدهار والتطور والتنمية المستدامة للانخراط في الاقتصاد العالمي.

ويعتبر الاستثمار المحلي سواء كان حكوميا أي من طرف القطاع العام، أو خاصا من طرف القطاع الخاص ورجال الأعمال، الأداة الأمثل للتمويل من أجل تحقيق التنمية المطلوبة، باعتباره المحرك الأساسي لدفع عجلة التنمية في أي دولة خاصة الدول النامية، ومنها الجزائر التي تحاول اللحاق بركب التنمية ومسايرة التطورات التي تحدث في العالم.

حيث يستعرض في هذا الفصل جملة من المفاهيم المتعلقة بالاستثمار على ضوء السياسة العامة الكلية والاستثمار بالمنظور الجزئي(الاستثمار المحلي)، فهو أحد الأنساق التي تمس جوانب التنمية المحلية و تشكل محورا ثريا يوفر فرص النمو الاقتصادي في الجماعات المحلية، والاستثمار هو وحدة العمل لطريقة لتسيير وديناميكية التنمية في المجتمعات المحلية لأجل هذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الاول: عموميات الاستثمار

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار المحلي

المبحث الثالث: واقع ومميزات الاستثمار المحلي ومعوقاته

المبحث الأول: عموميات الاستثمار

يعرف الاستثمار على أنه: "التضحية بالأموال الحالية في سبيل الحصول على الأموال المستقبلية".

المطلب الأول: تعريف الاستثمار والاستثمار المالي

1- تعريف الاستثمار

سوف نتحدث هنا عن مفهوم اللغوي يليه المفهوم الاقتصادي لنصل إلى مفهوم القانوني للاستثمار.

1-1- التعريف اللغوي للاستثمار:

الاستثمار لغة هو لفظ مأخوذ من الثمر، والثمر لغة حمل الشجر، وأثمر الشجر أي خرج ثماره (إبن منظور، 1997)، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا اكْلُهُ, وَالزَّيْتُونَ وَّالرُّمَانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَأَتُواْ حَقَهُ, يَوْمَ حِصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُواْ إِنَّهُ, لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴿141﴾﴾. (سورة الأنعام)

ويطلق مجازا على أنواع المال المستفاد، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ لَهُ ثَمَرُ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُ نَفَرًا ﴿34﴾﴾. (سورة الكهف)

فثمرة الشيء منفعته، وما تولد منه، فمعنى استثمار طلب الحصول على الثمار والمنفعة والنمو.

والاستثمار على صيغة استفعال، أي طلب الثمر من أصل المال، وهناك من يرى أن الاستثمار هو ليس الربح في حد ذاته وإنما وسيلة للحصول عليه. (عمر الهادي، 2015)

1-2- التعريف الاقتصادي للاستثمار:

للاستثمار تعاريف متعددة يمكن حصر أهمها فيما يلي:

هو توظيف النقود لأي أجل في أي أصل أو ملكية أو ممتلكات أو مشاركات، يحتفظ بها للمحافظة على المال أو تنمية سواء بأرباح دورية أو بزيارات في قيمة الأموال في نهاية المدة، أو بمنافع غير مادية، أو هو استعمال حصيلة الادخار من السلع التي لم تستهلك في عمل أو تفاعل منتج.

وعرف أيضا الاستثمار عند بعض اقتصاديين بأنه تكوين رأس المال، واستخدامه بهدف تحقيق الربح في الأجل القريب أو البعيد بشكل مباشر أو غير مباشر، بما يشمل إنشاء نشاط إنتاجي، أو توسيع طاقة إنتاجية قائمة، أو حيازة ملكية عقارية أو إصدار أسهم أو شراءها من الآخرين، أو أنه كل إنفاق عام أو خاص يؤدي إلى زيادة حقيقية في سلع أو عناصر أو خدمات الإنتاج.

يعني توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية، بهدف تحقيق تراكم رأسمال جديد، ورفع القدرة الإنتاجية أو تجديد وتعويض الرأسمال القديم.

أو هي التضحية بالاستهلاك في الوقت الحالي أملا في الحصول على عوائد أكبر في المستقبل، ولذلك كلما زاد عدم اطمئنان المستثمر بشأن العوائد التي سيحصل عليها في المستقبل زادت قيمة المكافآت التي يطالب بها مقابل استثمارات. (أحمد عطاء الله، 2011)

هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا يستعمل في الاستهلاك وعادة يستعمل في تكوين طاقة إنتاجية جديدة أو لتعويض ما استهلك من طاقة إنتاجية موجودة.

أو بمعنى آخر فإن الاستثمار هو استعمال النقود (أو تشغيل النقود) في بناء طاقة إنتاجية جديدة أو تعويض طاقة الإنتاجية المفقودة. والاستثمار هو تكوين رأس مال عيني جديد أو إضافة أصول إنتاجية جديدة في المجتمع. ويعتبر استثمار جميع أو أي من الأشكال التالية:

- تحديد الآلات والمعدات المستهلكة.

- توسيع الطاقة الإنتاجية الموجودة.
- المخزون.
- بعض الاقتصاديين يضيف الاستثمار النقدي الذي يكون على شكل أسهم وسندات (أي من أوراق المالية). (حردان، 1997)

الاستثمار فيقوم على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة (وليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال بالنسبة للمدخر)، وذلك أملا في الحصول على إشباع أكبر في المستقبل.

ويقصد بالاستثمار التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي، وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي.

كما يمكن تعريف الاستثمار بطريقة أخرى على النحو التالي:

يقصد بالاستثمار، التخلي عن الأموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وكذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم وذلك مع توفير عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل باحتمال عدم تحقق هذه التدفقات. (مطر، 1999)

1-3- التعريف المالي للاستثمار:

يعرف الاستثمار من منظور المالي على أنه: " كل النفقات التي تولد مداخل جديدة على المدى الطويل. والممول يعرفه كعمل طويل يتطلب تمويل طويل المدى، أو ما يسمى بالأصول الدائمة (الأصول الثابتة + الديون المتوسطة وطويلة الأجل)". وهذا التعريف يشترك مع التعريف المحاسبي، في أنهما يركزان على عامل الزمن طويل المدى. (خلفان حمد، 2016)

كما يمكن ان نعرف الاستثمار على أنه يشمل عدد كبير من الأنشطة ويشير إلى استثمار الأموال في شهادات الإيداع والسندات والأسهم وصناديق الاستثمار، ويشير إلى الاستثمار في بعض الأوراق المالية التي تساعد المستثمر على الاحتياط ضد مخاطر تقلب الأسعار، وأن الهدف من الاستثمار تحقيق عائد يساعد على زيادة ثروة المستثمر. (تقرارت ، صيد، و بن زعمة، 2019)

1-4- التعريف المحاسبي للاستثمار:

تتمثل الاستثمارات في تلك الوسائل المادية، والقيم غير المادية، ذات المبالغ الضخمة، اشترتها أو أنشأتها المؤسسة، لا من أجل بيعها، بل استخدامها في نشاطها لمدة طويلة. إذن الاستثمار المحاسبي هو كل سلعة منقولة أو عقار، أو سلعة معنوية (خدمة)، أو مادية متحص عليها، ومنتجة من طرف المؤسسة. وهو موجه للبقاء مدة طويلة ومستمرة في المؤسسة في المؤسسة. وهذا حسب المخطط الوطني الجزائري للمحاسبة (PCN).

وحسب المنظور المحاسبي للاستثمار، هو عبارة عن اكتساب للمؤسسة يسجل في جانب الأصول من الميزانية، تسجل تحت الصنف الثاني، وهو يشمل ما يلي:

- الاستثمارات المادية (أراضي، مباني، تجهيزات، لوازم، عتاد،... إلخ).
- الاستثمارات المعنوية (محلات تجارية، براءات، العلامات التجارية، المصاريف الإعدادية...).
- الاستثمارات المالية (سندات، قروض، كفالات،... إلخ).

1-5- التعريف القانوني للاستثمار:

تفاوتت القوانين الداخلية للدول فيما بينها، واختلفت المعاهدات الدولية في تعريفها للاستثمار بين قوانين صمتت أما تعريف جامع مانع لهذا المفهوم، وأخرى تشدقت بالتوسع في مفهوم الاستثمار. فمثلا لم تتعرض اتفاقية إنشاء المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار لتعريف مصطلح الاستثمار، وذلك تشجيعا لانتقال رؤوس الأموال عبر إيجاد الوسائل الكفيلة بتسوية المنازعات الاستثمارية، ومد اختصاص المركز إلى كثير منها.

أما الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية فقد نصت على أن الاستثمار هو استخدام رأس المال العربي في إحدى مجالات التنمية الاقتصادية بهدف تحقيق عائد في إقليم دولة طرف في دولة جنسية المستثمر العربي، أو تحويله إليها لنفس الغرض وفقا لأحكام هذه الاتفاقية. (عبد الله، 2008)

المطلب الثاني: أهداف وأهمية ودوافع الاستثمار

1- أهداف الاستثمار

يعتبر الاستثمار المالي من أكفأ أنواع تشغيل الأموال، ذلك أنه يستطيع تحقيق الأهداف التي يسعى إليها المستثمر، وهذه الأخيرة تتمثل في ما يلي:

- ✓ **تأمين المستقبل:**

عادة ما يقوم بمثل هذا النوع من الاستثمارات الأشخاص الذين بلغوا سنا معينا، وهم على أبواب التقاعد حيث ميلهم لتأمين مستقبلهم يحملهم على استثمار ما لديهم من أموال في الأوراق المالية ذات العائد المتوسط المضمون دوريا مع درجة ضعيفة من المخاطرة.

- ✓ **تحقيق تنمية مستمرة في الثروة مع عائد مقبول:**

يكون هدف المستثمر تحقيق عائد جاري مقبول مع نسبة زيادة مقبولة في قيمة رأس مال المستثمر على الدوام، حيث أن المكاسب الرأسمالية التي يمكن الحصول عليها تعتبر هدف المستثمر، ومضافا إليها العائد المحصل.

- ✓ **تحقيق أكبر دخل جاري:**

يركز المستثمر بالغ اهتمامه على الاستثمارات التي تحقق أكبر عائد حالي ممكن بغض النظر عن الاعتبارات الأخرى.

- ✓ **حماية الأموال من انخفاض قوتها الشرائية نتيجة التضخم:**

إن هدف المستثمر يتمثل في تحقيق مكاسب رأسمالية، وعوائد جارية تحقق المحافظة على القدرة الشرائية لنقوده المستثمرة.

- ✓ **تحقيق أكبر نمو ممكن للثورة:**

يميل إلى تحقيق مثل هذا الهدف المضاربون، حيث يختارون الاستثمارات التي لها درجة مخاطرة عالية ويقبلون عندها ما يترتب عن اختيارهم، إما بتحقيق توقعاتهم أو تخطئتها.

✓ **حماية الدخول من الضرائب:**

يكون هدف المستثمر في هذه الحالة الاستفادة من خلال استثماره من المزايا الضريبية التي تمنحها التشريعات والتنظيمات المعمول بها، حيث أنه إذا قام بتوظيفها في غير هذا النوع سيتم إخضاعه إلى شرائح ضريبية عالية.

2- أهمية الاستثمار

تتمثل أهمية الاستثمار في ما يلي:

- زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين.
- توفير الخدمات للمواطنين وللمستثمرين.
- توفير فرص عمل وتقليل نسبة البطالة.
- زيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة.
- توفير التخصصات المختلفة من الفنيين والإداريين والعمالة الماهرة.
- إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المواطنين وتصدير الفائض منها للخارج مما يوفر العملات الأجنبية اللازمة لشراء الآلات والمعدات وزيادة التكوين الرأسمالي.

2- دوافع الاستثمار واستراتيجياته

3-1- دوافع الاستثمار:

ويمكن ذكرها في ما يلي:

- الرغبة في الربح.
- التفاؤل والتشاؤم.
- مواجهة احتمالات زيادة الطلب واتساع الأسواق.
- التقدم العلمي والتكنولوجي.
- بناء رأس المال الاجتماعي.
- الاستثمار بدافع التنمية الاقتصادية.

- توفر الموارد البشرية المتخصصة.
- الاستقرار السياسي والاقتصادي.
- مواجهة احتمالات زيادة الطلب. (أحمد عطاء الله، 2011، الصفحات من 12-14)

3-2- استراتيجيات الاستثمار:

إن كل استثمار وتوظيف أموال يوجب على المستثمر أن يتخذ القرار الاستثماري ويرسم استراتيجية معينة لهذه الاستثمارات، مراعيا في ذلك التنويع والآجال الاستثمارية وحدود الانكشاف وأدوات الاستثمارات المستعملة ودرجة التصنيف الائتماني وتشمل استراتيجية المستثمر لذلك العوامل التالية:

2- تنويع الاستثمار:

ويقصد به الاستثمار في مشاريع مختلفة والتعامل مع أدوات استثمارية مختلفة، وذلك بهدف تقليل أو تجنب الخسائر الكبيرة والمخاطرة الكبيرة وتحقيق أعلى الأرباح والعوائد.

3- آجال الاستثمار:

لابد على المستثمر أن يحافظ على درجة السيولة المناسبة بالتوفيق بين الاستحقاقات والتدفقات.

4- حدود الانكشاف:

وهي حدود لا يسمح بتجاوزها للتقليل من درجة المخاطرة (مثلا: فلان يبالغ بالاقتراض أو البيع والشراء من جهة معينة).

5- درجة التصنيف الائتماني:

ويقصد بذلك السمعة الائتمانية والمركز المالي للمؤسسات فكل مؤسسة درجة ائتمانية تتوافق مع المركز المالي ولذلك فعلى المستثمر اختيار الأداة الاستثمارية الملائمة من حيث العائد ودرجة المخاطرة. (العوفي، 2013)

المطلب الثالث: مبادئ ومقومات وأنواع الاستثمار

1- مبادئ الاستثمار:

حتى يتوصل المستثمر إلى الاختيار الأمثل بين البدائل الاستثمارية المتاحة لابد من مراعاة مجموعة من المبادئ العامة وهي:

- **مبدأ الاختيار:**

نظرا لتعدد الاستثمارات واختلاف درجة مخاطرها، فإن المستثمر الرشيد دائما يبحث عن الفرص الاستثمارية بناء على ما لديه من مدخرات، بحيث يقوم باختيار هذه الفرص أو البدائل المتاحة.

- **مبدأ المقارنة:**

هنا يقوم المستثمر بالمقارنة بين البدائل الاستثمارية المتاحة للاختيار المناسب، وتتم هذه المفاضلة بالاستعانة بالتحليل الأساسي، أو الجوهري لكل بديل متاح، ومقارنة نتائج هذا التحليل لاختيار البديل الأفضل والمناسب للمستثمر.

- **مبدأ الملائمة:**

يعد الاختيار بين المجالات الاستثمارية وأدواتها، وما يلائم رغبات وميول المستثمر، وكذا دخله وحالته الاجتماعية، حيث لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقراره والتي يكشفها التحليل الجوهري والأساسي وهي: معدل العائد على الاستثمار، درجة المخاطرة التي يتصف بها الاستثمار، مستوى السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر، وأدوات الاستثمار.

- **مبدأ التنويع:**

وهنا يلجأ المستثمرون إلى تنويع استثماراتهم، وهذا للحد من درجة المخاطر الاستثمارية التي يتعرضون لها، غير أن هذا المبدأ ليس مطلقا، نظرا للعقبات والقيود التي يتعرض لها المستثمرون مما يصعب عليهم انتهاج وتطبيق هذا المبدأ على أرض الواقع.

- **مبدأ الموضوعية:**

يشترط هذا المبدأ أن تكون جميع المؤشرات المالية المستخدمة في المقارنة ذات موضوعية، وذلك تجنبا لتحيز القياس، أي أنه لو استخدم عدة مستثمرين مؤشر مالي واحد لكانوا قد وصلوا إلى نتيجة واحدة على الأقل.

- **مبدأ توزيع الأخطار:**

يسعى المستثمر إلى تخفيض مخاطر الاستثمار، وذلك من خلال توزيع موارده بين أنواع مختارة من الاستثمارات، سواء كانت على أساس المجال، أو أدوات الاستثمار.

- **مبدأ تحديد درجة المخاطر:**

هي تحديد درجة المخاطر التي يستطيع المستثمر تحملها، أي التي قد يتعرض لها جزء من استثماراته في المستقبل.

- **مبدأ الكفاءات المالية:**

ضرورة الاستعانة بالكفاءات المالية التي لها الخبرة، والدراية الكافية في هذا المجال، والتي من شأنها أن تمكن المستثمر من اتخاذ القرار المناسب للاستثمار من خلال تقديم كل ما يحتاجه المستثمر من معلومات وتهيئتها بالشكل الذي يمكنه من اتخاذ القرار السليم.

- **مبدأ الفترة الزمنية:**

ضرورة تجديد الفترة الزمنية للاستثمار، وذلك اعتمادا على نوع الدخل الذي يرغب في تحقيقه خلال الفترة الزمنية.

2- مقومات الاستثمار:

لكي يكون القرار الاستثماري ناجحا لابد أن يستند على أسس ثلاثة وهي:

- **اعتماد استراتيجية الملائمة:**

تتوقف بشكل أساسي على أولويات المستثمر ويمكن تصنيف المستثمرين إلى ثلاثة أشكال هي:

- **المستثمر المحافظ:** وهو الذي يكون حساسا جدا لعنصر المخاطرة.
- **المستثمر المضارب:** هو الذي يعطي الأولوية لمسألة الربحية، مما يجعل حساسيته للمخاطرة متدنية.
- **المستثمر المتوازن:** وهو المستثمر الرشيد الذي يهتم بكل من العائد والمخاطرة بشكل متوازن.

- **الاسترشاد بالأسس العلمية لاتخاذ القرار:**

فهو يقصد أن يكون القرار رشيدا، وحتى يكون كذلك فعلى المستثمر أن يوظف أولا المنهج العلمي في اتخاذ القرار في تحديد الهدف من الاستثمار، تهيئة البيانات، والمعلومات المناسبة، تحليل ودراسة الجوانب المالية للبدائل الاستثمارية، اختيار البديل الاستثماري الأفضل، والمسألة الأخرى التي يجب على متخذ القرار الاستثماري أن يأخذها بعين الاعتبار هي اعتماد عدد من المعايير كأساس لاتخاذ القرار.

- **مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطرة:**

على المستثمر قبل أن يتخذ قراره الاستثماري أن يعرف مقدما العائد المتوقع ودرجة المخاطرة، بمعنى أن عليه أن يتنبأ بكل من العائد ودرجة احتمال تحقق هذا العائد، وفي ضوء تقدير درجة احتمال تحقق العائد تتحدد درجة المخاطرة، لأن درجة المخاطرة تقاس باحتمال عدم تحقق العائد المتوقع، وهناك العديد من الأساليب الإحصائية التي يمكن الاستعانة بها في ضوء التنبؤ أهمها التباين، والانحراف المعياري. (حجاج و ولد خاوة، 2018)

3- أنواع الاستثمار

ويمكن تقسيم الأنواع إلى:

3-1- يمكن تقسيم الاستثمار من حيث وسائله إلى:

أ- الاستثمار المباشر:

وهو الاستثمار في جميع أنواع المشاريع باستثناء المتعلقة بالمساعدات والمعونات المالية والفنية والتقنية التي تقدم إلى الدولة.

ب-الاستثمار غير المباشر:

وهو الاستثمار الذي يتم عن طريق شراء أوراق مالية لشركات تسهم في النشاط الاقتصادي المباشر بهدف الربح عن طريق البيع.

3-2- من حيث دوافعه الاقتصادية على أطراف الاستثمار الرئيسية فهي:

أ- الاستثمار الحكومي (استثمار الدولة):

وهو الاستثمار الحكومي بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، والاتجاه السياسي والفكري القائم فيها.

ب-الاستثمار الخاص:

وهو استثمار القطاع الخاص، الذي تطور من المشروع الفردي أو العائلي المحصور استثماره بنشاط محدود إلى شركات ومؤسسات تضم عددا من المستثمرين من مختلف الشرائح الاجتماعية، الذين يقومون بتوظيف مدخراتهم في مختلف المشاريع الإنتاجية والخدمية.

ت-الاستثمار الأجنبي:

هو الاستثمارات الخارجية التي أصبحت من مصادر التمويل الهامة لمشاريع التنمية الاقتصادية، خاصة في البلدان النامية، ودول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق، فقد تميز

عقد التسعينيات وما بعده بالتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال. فقد انكمش دور البنوك التجارية في تمويل الاستثمارات في البلدان النامية.

المبحث الثاني: الاستثمار المحلي

المطلب الأول: تعريف الاستثمار المحلي

لا يعتبر مصطلح الاستثمار المحلي مصطلحا ثابتا في معناه، وذلك كونه يستعمل للدلالة على ارتباط الاستثمار بالإدارة المعنية به، فهو يتغير بحسب تغير المكان الذي يراد نسب تواجد الاستثمار فيه أي بحسب الطبيعة المكانية، سواء كانت تلك الإدارة وطنية عندما تتكلم عن البعد القانوني أو محلية عندما نتكلم عن البعد الوطني.

1- تعريف الاستثمار المحلي

الاستثمار المحلي هو الاستثمار الذي يكون للجماعات الإقليمية دورا بارزا فيه من أي جانب كان، وهو الاستثمار الذي يرتبط بإقليمها الجغرافي أو يخض لسلطتها وينعكس عليها بالفائدة المادية أو المعنوية على المستثمر، وعلى الدولة بشكل عام، بغض النظر عن ملكيته أو جنسية المستثمر أو نوعية النشاط، أو مدته، ما لم يوجد نص قانوني بخلاف ذلك. تشمل مجالات الاستثمارات المحلية جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلي وبغض النظر عن أداة الاستثمار المستخدمة فتعتبر من الاستثمارات المحلية جميع الأموال المستثمرة داخل الوطن من قبل فرد أو مؤسسة مقيم بالوطن أيا كانت أداة الاستثمار المستخدمة. (بوعيسى و بلعسل، 2021)

يعرف على أنه جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة مثل: العقارات والأوراق المالية والذهب والمشروعات التجارية ... إلخ. (زين و العمري، 2015)

يقصد به تلك العملية التي من خلالها يتم توظيف رؤوس الأموال في مشاريع على المستوى المحلي، ولفائدة المجتمع المحلي، ومثال ذلك إنجاء مشاريع شق الطرق، توصيل مياه الشرب، الربط بشبكة الصرف الصحي، بالإضافة إلى مشاريع البناء والإسكان والتنمية الاجتماعية في ميادين الصحة والتعليم والمواصلات، وكذا دعم مختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في المجال الاقتصادي محليا.

ويمكن تعريف الاستثمار المحلي كذلك على أنه إضافة طاقات إنتاجية جديدة إلى أدوات الإنتاج الموجودة في المجتمع، سواء عن طريق إقامة مشاريع جديدة، أو توسيع مشاريع قائمة على المستوى المحلي. (بلفرار و حفاف، 2021)

تتطلب الممارسات التنموية في الجماعات المحلية تحديد الأهداف المادية والمعنوية لتنمية المجتمع المحلي، واكتشاف المداخل العلاجية بمؤثرات خارجية تتجاوز النمط التقليدي الذي يركز على الدعم المركزي لبرامج ومشاريع التنمية المحلية، وأن تخطو الجماعات المحلية خطواتها في الاستثمارات المحلية وإيجاد بيئة تنموية فاعلة وهادفة.

يعتبر الاستثمار المحلي موضوع اهتمام السياسات العامة المحلية، وهو أحد الأنساق التي تمس جوانب التنمية المحلية وتشكل محورا ثريا يوفر فرص النمو الاقتصادي في الجماعات المحلية، والاستثمار هو وحدة العمل لطريقة التسيير وديناميكية التنمية في المجتمعات المحلية.

هناك من الاختلافات الكبيرة في دراسة الاستثمار على ضوء السياسة العامة الكلية والاستثمار بالمنظور الجزئي (الاستثمار المحلي)، حيث أن الاستثمار يعبر عن عدد كبير من الأنشطة والبرامج التي تخلقها الحكومة لتحريك عجلة الاقتصاد الوطني والمحلي، لذلك يمكن تعريف الاستثمار على أنه: "العملية المنظمة والمخططة تهدف إلى استغلال واستثمار فعال للموارد والأموال أملا في تحقيق القيمة المضافة والمردودية في التنمية وتحقيق العائدات في المستقبل"، كما يمكن أن نعتبره ذلك التعامل بالموارد المختلفة للحصول على الفوائد والأرباح.

إلا أن المشرع الجزائري عرف المصطلح بمنظور القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار في الجزائر على أنه مجموعة من النشاطات والأعمال التي تنطوي عليها استحداث عمليات تنموية جديدة، وتوسيع القدرات الإنتاجية والاقتصادية، وكذا المساهمات في رؤوس الأموال المرتبطة بمختلف الشركات المساهمة في الاقتصاد الوطني.

تقوم تنمية المجتمعات المحلية في البيئات المستحدثة على سياسات الاستثمار المحلي محددة المعالم، تتفق واحتياجات خصوصيات جغرافية الإقليم المراد تنميته من جهة، وآفاق للتنمية الاقتصادية المحلية من جهة أخرى، فهي عملية متكاملة بين أعمال التنمية على كافة

المستويات والقطاعات الاقتصادية في الجماعات المحلية والمضي نحو تحقيق التنمية المنشودة، لتستفيد من الإمكانيات والموارد التي تتيحها أقاليم المجتمعات المحلية.

وفي إطار مدلولات الاستثمار المحلي فإنه يتم الاستعانة بالموارد المتوفرة في الجماعات المحلية لخلق برامج تساعد على النهوض بالمجتمع المحلي وتحقيق رضا المواطنين المحليين وضمان الاستمرارية في الأداء الجيد لإدارة التنمية المحلية، لذلك تعد الجماعات المحلية من المداخل الإيكولوجية التي توفر فرص الاستثمارات وتعظيم الثروات المحلية من خلال التنقيب عن الاستراتيجيات التنموية البديلة من أجل سد النقص في المشروعات، مستثمرة في ذلك كل الموارد الطبيعية والبشرية، المالية والفنية المتاحة، تحت إشراف وتوجيه فني ودعم مادي.

غير أن القانون رقم 16-09 لم يورد هذا المصطلح على دليل أنه وظف مفاهيم مغايرة مثل الاستثمار الوطني والاستثمار الأجنبي، بحيث اكتفى بإحداث ترسانة ومنظومة من المزايا والضمانات الجديدة في إنجاز المشاريع الاستثمارية المذكورة في أحكامه، مع تحديده للأطر والهياكل المؤسساتية التي تكفل تسيير الاستثمار الوطني أو الأجنبي في إطار ترقيتها وتطويرها وتكييفها مع المستجدات التنموية الراهنة.

إن استخدام الموارد المحلية وتوظيفها للحصول على أكبر قدر من الإنتاجية والمردودية يترتب عليه خلق برامج ومشاريع الاستثمار المتكاملة باعتبارها ذو أهمية استراتيجية في العملية التنموية وفي تطوير الطاقات والقدرات المحلية عن طريق توسيع سياسات التنمية وإدخال الأساليب الحديثة والتمكين وإجراء التحسينات في قوانين الجماعات المحلية وقوانين الاستثمار.

على العموم، تهدف سياسة الاستثمار بكامل مستوياتها وأنواعها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية في إطار تحقيق أكبر قدر ممكن من الزيادة في الطاقات الإنتاجية في الاقتصاد القومي والمحلي، مع توزيع الاستثمارات على القطاعات والأنشطة والأقاليم الاقتصادية، بالشكل الذي يحقق أعلى معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة زمنية محددة، ويمكن أن تكون ممارسة المجتمع في التخطيط الاستثماري لموارد الاستثمارات للجماعات المحلية بالشكل الذي يعطي نوعا من السيطرة والتمكين المحلي، والحوكمة القائمة على المشاركة والاستقلالية الإدارية وتعزيز القدرات المحلية.

ومع ذلك هناك حاجة ماسة للاستثمار في مختلف اقتصاديات دول العالم، أو باختصار يبقى تخطيط التنمية مرهون بحجم التخصيصات للموارد الاستثمارية في مختلف القطاعات والبرامج الإنمائية للدولة، وهي عملية تترجم لنا التوفيق بين الأهداف المتنوعة للتنمية الاقتصادية.

2- جذب الاستثمارات كأداة لتدعيم الاستثمار المحلي:

من بين المراحل الأكثر أهمية وأصعبها هو إقناع رأس المال الاستثماري بإقامة مشاريع استثمارية في الإقليم أو في النشاط أي نشاط اقتصادي معين. لذلك فإن جذب الاستثمارات هو في حد ذاته غاية ونفس الوقت أداة لتدعيم الاستثمارات المحلية كون أن وجود الاستثمار واستقراره ونجاحه، هو عامل مساعد على جذب استثمارات أخرى للإقليم، وهو أيضا يوفر إغراء للآخرين للولوج في نفس النشاط أو للاستفادة من المناخ الاستثماري الذي أدى إلى إنجاح ذلك الاستثمار. وقد لا يكون ذلك الاستثمار بالضرورة للخواص، فقد يكون تابعا للجماعة الإقليمية أو عدة جماعات إقليمية مشتركة.

3- أهمية جذب الاستثمارات في تدعيم الاستثمارات المحلية:

يعرف المناخ الاستثماري بأنه مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية التي تكون البيئة الاستثمارية والتي على أساسها يتم اتخاذ قرار الاستثمار.

ويعتبر هذا المناخ من أهم ما يجذب أو يطرد الاستثمارات، لذلك تسعى الدولة والجماعات الإقليمية على حد سواء إلى تهيئته وتحسينه بشكل مستمر، وأحد أهم الركائز التي تعتمد عليها الجهات المختصة في تقييم ذلك المناخ هو نجاحه في جذب عدد كبير من الاستثمارات كما ونوعا، فجذب الاستثمار هو لتحقيق غاية ووسيلة في نفس الوقت، وإن كان معناه لتحقيق غاية لا يستحق الشرح والتفصيل، فإن أهمية جذب الاستثمار كوسيلة أو أداة في تدعيم الاستثمار تحتاج إلى أن نفسرها في عدة نقاط أهمها:

- عامل تشجيع لاستثمارات أخرى: وجود استثمار وتجسيده على أرض الإقليم ونجاحه هو عامل تشجيع وجذب لمزيد من الاستثمارات الأخرى، فهو في حد ذاته ضمان للنجاح وحافز

للاستفادة من عوامل نجاحه في الاقليم، فرأس المال جبان ويحتاج دائما إلى تشجيع. فكلما زادت الاستثمارات في الإقليم زادت العوائد الاقتصادية من جهة ومن جهة أخرى تزيد نسبة توقع جذب لاستثمارات أخرى.

- مؤشر محلي لتقييم مناخ الاستثمار المحلي: فمن خلال هذا المؤشر يمكن إعادة بناء المناح الاستثماري وفق نسبة جذبه أو طرده الاستثمارات المحلية، وأيضا هو دعوة للوقاية من ظهور عيوب على العوامل الجاذبة وإنهاء أو تعديل وتغيير الأسباب الطاردة. (حدد، 2013)

المطلب الثاني: تطور الاستثمار المحلي في الجزائر

أولا: تطور الاستثمار المحلي في الجزائر:

مر المسار التنموي في الجزائر بمرحلتين شهدتا الكثير من المحاولات الإصلاح

المرحلة الأولى (من 1989-2000): تميزت هذه المرحلة بالانتقال من تنظيم اقتصادي مخطط إلى تنظيم اقتصادي خاضع لقوة السوق. ولقد عرفت الجزائر خلال هذه الفترة عدة إصلاحات جوهرية، ولجأت إلى المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) بهدف المساعدة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتوج ذلك بتوقيع اتفاقيات الاستعداد الائتماني بين 1989-1994.

المرحلة الثانية (ما بعد سنة2000): والتي عرفت بداية خروج الجزائر من الأزمة الأمنية التي عصفت بها خلال التسعينات، ومواصلة الإصلاحات واستكمال عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق. قد شهدت الجزائر في هذه المرحلة إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)، الذي تمحور أساسا حول دعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، دعم البنى التحتية، التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية. وقد تم استكمال هذا المسعى ببرنامج دعم النمو الاقتصادي سنة 2005، والذي تميز بإنعاش مكثف لتنمية الاقتصادية.

ومن الناحية التشريعية تمت معالجة قوانين الاستثمار على عدة مراحل ومستويات، وذلك بمراعاة الخصائص والتحولات الحاصلة في كل مرحلة. وفي هذا الصدد يشير إلى قانون القرض والنقد

لسنة 1990، قانون ترقية الاستثمارات 1993، تعديل وتكملة القانون التجاري في 1993، قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001، قانون الاستثمار لسنة 2006. (رحيم و عبادي، 2013)

المطلب الثالث: دور الاستثمار المحلي في تحقيق التنمية المحلية:

يعتبر الاستثمار المحلي من الركائز الأساسية للتنمية المحلية، فمن ناحية العرض والمردودية والإنتاجية يعتبر عنصر إلهام لخلق المزيد من السلع والخدمات وزيادة الطاقات الاستثمارية القائمة على الصناعات المتعددة، حيث يعتبر الاستثمار المحلي متغير حساس ونشيط وغير مستقر، وعدم استقراره يؤدي إلى تقلبات في النشاط الاقتصادي وفي مستويات الاستخدام الرشيد والأمثل للموارد المتاحة، ويؤدي الاستثمار المحلي إلى تشغيل الطاقات الإنتاجية والموارد البشرية من أجل زيادة الدخل الوطني وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

إن استخدام الموارد المحلية وتوظيفها للحصول على أكبر قدر من الإنتاجية والمردودية يترتب عليه خلق برامج ومشاريع الاستثمار المتكاملة باعتبارها ذو أهمية استراتيجية في العملية التنموية وفي تطوير الطاقات والقدرات المحلية عن طريق توسيع سياسات التنمية وإدخال الأساليب الحديثة والتمكين وإجراء التحسينات في قوانين الجماعات المحلية وقوانين الاستثمار.

على العموم، تهدف سياسة الاستثمار من كامل مستوياتها وأنواعها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية في إطار تحقيق أكبر قدر ممكن من الزيادة في الطاقات الإنتاجية في الاقتصاد القومي والمحلي، مع توزيع الاستثمارات على القطاعات والأنشطة والأقاليم الاقتصادية، بالشكل الذي يحقق أعلى معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة زمنية محددة، ويمكن أن تكون ممارسة المجتمع في تخطيط الاستثماري لموارد الاستثمارات للجماعات المحلية بالشكل الذي يعطي نوعا من السيطرة والتمكين المحلي، والحوكمة القائمة على المشاركة والاستقلالية الإدارية وتعزيز القدرات المحلية.

ومع ذلك هناك حاجة ماسة للاستثمار في مختلف اقتصاديات دول العالم، أو باختصار يبقى تخطيط التنمية مرهون بحجم التخصيصات للموارد الاستثمارية في مختلف القطاعات

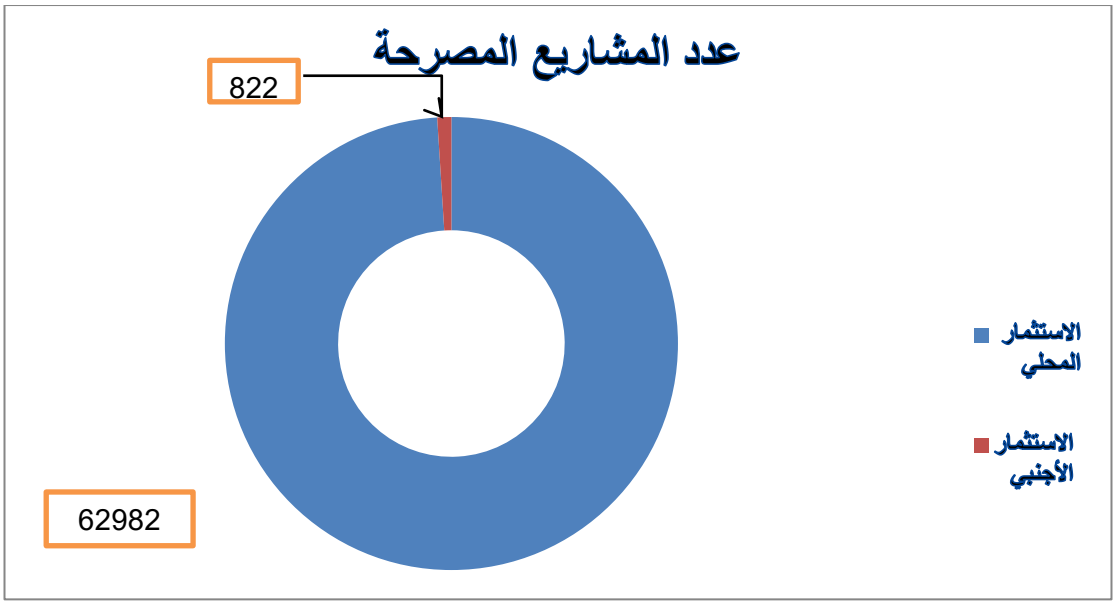
والبرامج الإنمائية للدولة، وهي عملية تترجم لنا التوفيق بين الأهداف المتنوعة للتنمية الاقتصادية.

لقد انتهجت الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية سياسات عامة في مجال الاستثمار، تهدف في مجملها إلى تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة على المستويين المحلي والوطني والدولي، بحيث عملت الدولة على تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي منذ انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي، حيث كان الغرض من ذلك هو تشجيع المبادرات في جلب رؤوس الأموال وفرض تدابير جديدة لتوجيه الاستثمارات في مختلف القطاعات والنشاطات الاقتصادية وانطلاقا من هذا سنحاول عرض بعض الإحصاءات نبين فيها حجم المشاريع الاستثمارية التي اتبعتها الجزائر بعد دق ناقوس خطر انهيار الأسعار البترولية، وهو كالآتي:

جدول رقم (1-1): حجم المشاريع الاستثمارية المصرح بها في الجزائر خلال الفترة 2002-2016

المشاريع	عدد المشاريع	% نسبة المئوية
الاستثمار المحلي	62982	**99**
الاستثمار الأجنبي	822	**1**
المجموع	63804	**100**

الشكل رقم (1-1): عدد المشاريع الاستثمارية في الجزائر



المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر 2017

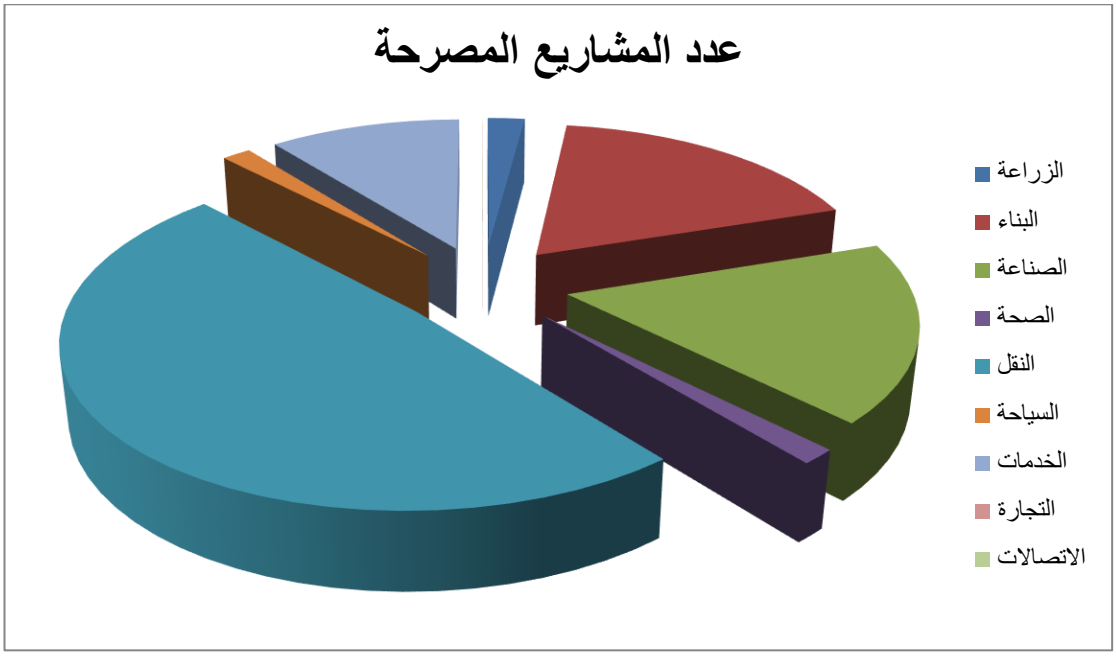
يبين الجدول والشكل البياني أعلاه حجم المشاريع الاستثمارية في الفترة الممتدة من 2002-2016 حيث نلاحظ ارتفاع مقبول في عدد المشاريع المستثمر فيها حوالي 63804 مشروع استثماري، إذ هو من المؤشرات الدالة على الانفتاح الاقتصادي وتمكين القطاع الخاص في التنمية المحلية والوطنية المستدامة كما أن تداول الاستثمارات الوطنية المحلية والاستثمارات الأجنبية يبدو واضح من خلال ترجيح الكفة لصالح الاستثمارات الوطنية (68982 مشروع) على حساب الاستثمار خارج الوطن (822 مشروع)، غير أنه يمكن تفسير هذا الفرق من خلال أنه لم يكن هناك من السياسات العامة بما يشجع استقطاب الكادرات الأجنبية واستغلالها في بناء الاقتصاد الوطني، أو حتى من ناحية زعزعة الاستقرار والأمن إزاء مخلفات العنف السياسي والاجتماعي في سنوات التسعينات من القرن الماضي وكذا غياب الضمانات والامتيازات الاقتصادية والجبائية.

جدول رقم(2-1): حجم الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية بالجزائر خلال 2002-2016

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%
الزراعة	1316	2.06
البناء	11389	17.85
الصناعة	11256	17.64
الصحة	935	1.47
النقل	31097	48.74
السياحة	1018	1.60
الخدمات	6786	10.64
التجارة	2	0
الاتصالات	5	0.01
المجموع	63804	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر2017

الشكل (2-1): عدد المشاريع الاستثمارية المصرحة في الجزائر



المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر2017

تشير المعطيات مجتمعة أعلاه أن حجم الاستثمارات في التنمية المحلية والوطنية يتوزع على مجموعة قطاعات اقتصادية متنوعة (الصناعة، السياحة والخدمات، التجارة، الاتصالات، البناء، الصحة)، حيث تشير بيانات الجدول والرسم البياني الخاصة بحجم المشاريع الاستثمارية حسب عدد من القطاعات المذكورة آنفا إلى ملاحظات كثيرة، إذ يتبين عدم توازن استراتيجية الاستثمار الوطني لاسيما المحلي أو الوطني، كما أن التفاوت النسبي بين عدد المشاريع في القطاعات الاقتصادية يؤثر سلبا على الناتج المحلي الخام من الموارد المادية والمالية، وهذا يرى الكثير من الباحثين والمختصين في الاقتصاد أن غياب استراتيجية الاستثمار المتكامل ينعكس بالسلبيات على التنمية المحلية إزاء إهمال القيادات والنخب المحلية والوطنية للاستغلال الإيجابي في القطاعات السياحية (بنسبة1.60%) والزراعة (2.06%)، وغياب شبه منعدم لمشاريع الاستثمار في القطاعين التجاري والاتصالات، في حين نرى الارتفاع المذهل في الاستثمارات المتعلقة بقطاعات النقل بنسبة تقدر ب48.74%.

المبحث الثالث: واقع ومميزات الاستثمار المحلي ومعوقاته

المطلب الأول: واقع الاستثمار المحلي في الجزائر خلال فترة 1970-2019

يكون توضيح تطور الاستثمار المحلي من خلال الجدول الموالي:

الجدول(3-1): الاستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة 1970-2019

مليار دولار الأمريكي

السنة	الاستثمار المحلي	السنة	الاستثمار المحلي	السنة	الاستثمار المحلي	السنة	الاستثمار المحلي	السنة	الاستثمار المحلي
1970	16.39	**1980**	16.39	**1990**	28.04	**2000**	20.62	**2010**	66.76
1971	16.39	**1981**	16.39	**1991**	31.44	**2001**	16.97	**2011**	64.78
1972	16.39	**1982**	16.39	**1992**	30.87	**2002**	14.39	**2012**	76.72
1973	16.39	**1983**	16.39	**1993**	32.16	**2003**	12.91	**2013**	83.23
1974	16.39	**1984**	16.39	**1994**	32.94	**2004**	14.50	**2014**	86.43
1975	17.78	**1985**	17.78	**1995**	35.08	**2005**	13.82	**2015**	88.58
1976	17.18	**1986**	17.18	**1996**	28.70	**2006**	11.19	**2016**	89.94
1977	23.63	**1987**	23.63	**1997**	19.83	**2007**	09.11	**2017**	93.90
1978	28.63	**1988**	28.63	**1998**	21.42	**2008**	13.65	**2018**	95.78
1979	23.23	**1989**	23.23	**1999**	32.05	**2009**	12.12	**2019**	97.64

المصدر: بيانات البنك الدولي على الموقع: https:// data.albankaldawli.org

من خلال الجدول يتضح أن الاستثمار المحلي قد عرف اتجاها عاما موجب خلال الفترة من 1970-1990 بعد تطبيق استراتيجية الصناعات المصنعة المرتكزة أساسا على الصناعات الثقيلة، فنتيجة ارتفاع أسعار النفط واعتماد التخطيط المركزي كأسلوب للتنمية الاقتصادية، والذي تطلب مزيدا من التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي تم تنفيذ العديد من البرامج التنموية التي ساهمت في رفع مستوى التكوين الرأسمالي، ليعرف بعدها الاستثمار المحلي تراجعا خلال سنوات التسعينات رغم انتهاج الجزائر سياسة لدعمه وترقيته، ويرجع ذلك إلى الوضعية الاقتصادية، الاجتماعية والأمنية الصعبة التي مرت بها الجزائر، فقد شهدت هذه الفترة تفاقم أزمة المديونية وتنفيذ شروط التعديل الهيكلي، مما أثر سلبا على الاستثمار المحلي إلى غاية سنة 1998 التي

ارتفعت فيها أسعار النفط، ومع بداية الألفية الثالثة عرف الاستثمار المحلي تطورا كبيرا، فقد شهد تزايدا مضطردا طيلة الفترة 2000-2019 نتيجة ارتفاع أسعار النفط الذي أدى تراكم فوائض مالية استخدمتها الحكومة في تمويل عدة مشاريع استثمارية في مختلف القطاعات الإنتاجية في إطار إتباع سياسة مالية توسعية سعيا منها لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، حيث تم توجيه الإنفاق الحكومي الاستثماري لتمويل المخطط التنموي الخماسي الذي اندرج ضمن ديناميكية إعادة الاعمار الوطني، والذي تم تقسيم غلافه المالي على استكمال المشاريع الموجودة قيد الإنجاز وانجاز للمشاريع الجديدة، وكذا تحسين الظروف الاجتماعية بهدف تعزيز التنمية البشرية، كما تم تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار من خلال تقديم عدة امتيازات وتسهيلات تضمنتها قوانين المالية والتي تخص الضرائب، أملاك الدولة والجمارك. (بوفنش، 2021)

المطلب الثاني: المميزات التي تواجه الاستثمار المحلي

يتميز الاستثمار المحلي مهما كان بمميزات وحوافز تقوم بها الدولة لتشجيعه و الاستفادة منه بأكبر قدر ممكن، ويمكن رصد هذه المميزات في النقاط التالية:

- ✓ الاعتماد على المستلزمات والخدمات اللازمة للإنتاج من الأسواق المحلية، وقلة احتياجاتها لاستيراد خامات ومستلزمات الإنتاج من الخارج.
- ✓ الارتباط الوثيق بين المجتمع المحلي والتسويق.
- ✓ القدرة الكبيرة على الانتشار الجغرافي بين المدن والقرى.

وإن مجرد توفر فوائض نقدية أو مدخرات، لدى الأفراد والمؤسسات لا يكلف، لكي تنشط حركة الاستثمار، بل يجب أن يوافق ذلك توفر مجموعة من العوامل التي تخلق حافز لمن لديهم مدخرات لتحويلها إلى استثمارات نذكر منها:

- توفر درجة عالية من الوعي الاستثماري لدى الأفراد والمؤسسات.
- ينبغي توفر المناخ الاجتماعي والسياسي الملائم لعمليات الاستثمار وذلك بتوفير الحد الأدنى من الأمان.

ومن أهم عوامل توفير المناخ المناسب للاستثمار هو خلق قوانين وتشريعات تنظم وتشجع عمليات الاستثمار وتحفز المستثمرين وتحمي حقوقهم، سواء كانوا محليين أو أجانب وتنظم المعاملات في الأسواق المالية.

✓ كذلك من دوافع الاستثمار، توفر سوق مالي كفء وفعال يوفر المكان والزمان المناسبين.

وأيضا يحتاج الاستثمار المحلي في أي مجال إلى مجموعة من العوامل تسمى حوافز تجلب المستثمرين مثل المعلومات المبنية على أساس التنبؤ بالأوضاع المستقبلية في مجال الشؤون العالمية، والشؤون الاقتصادية المحلية، مثل التوقعات بشأن معدلات التضخم وأسعار الفائدة والمعروض من النقود، أما بالنسبة للصناعات المختلفة يحتاج المستثمر لمعلومات عن معدل النمو المتوقع لكل منها.... إلخ.

وأيضا فقد يحتاج الاستثمار المحلي مهما كان عاما أو خاصا إلى بنية تحتية لكي يكون ناجحا وتمثل له الأرضية التي ستقام عليها، وهذه الأرضية تتمثلا في:

- توفير المعلومات حول فرص استثمارية مبلورة، حيث تكون هناك معلومات حول السوق والتكنولوجيا أو الإنتاج ومستلزماته البشرية والمادية.

توفير مؤشرات حول مناخ الاستثمار، وذلك بتوفير معلومات عن القوانين والتشريعات السارية والحوافز والفوائد المادية والبنية التحتية (النقل، الطاقة، المواصلات ... إلخ).

المطلب الثالث: معوقات الاستثمار المحلي في الجزائر

تقف مجموعة من الظروف والعوامل كعائق في طريق تحقيق التنمية المحلية عامة، وفي طريق الاستثمارات المحلية خاصة، باعتبارنا نعتمد عليها كبديل أمثل لتمويل الجماعات المحلية، فإننا نلاحظ أن العوائق والصعوبات التي تواجه الدول النامية خاصة العربية منها، سببها التبعية التي لازمت هذه الدول بعد تعرضها للاستعمار، والتبعية ليست فقط سياسية فقد حصلت هذه الدول على الاستقلال، ولكن تبعية كانت اقتصادية واجتماعية وثقافية، ومن أهم أو أكثر الصعوبات تحديدا في الوطن العربي نجد:

صعوبة الحصول على القروض والتمويل اللازم بشروط ملائمة لعدم كفاية الضمانات التي تقدمها لهذا الشأن. وحسب النتائج الملاحظة فإنها تدل على ضرورة تعديل أولويات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي، بحيث يجب الاهتمام بالمشروعات الاستثمارية المحلية باعتبارها المحرك الأساسي والدافع لعجلة الاقتصاد الوطني ومواجهة مشكلة البطالة. (شلابي).

خلاصة

من خلال هذا الفصل استطعنا أن نلمس مدى الاستثمار على المستوى الاقتصادي وهذا نظرا لتأثيره الشديد عليه، فالاستثمار يتميز بكونه عنصرا أساسيا في النشاط الاقتصادي، فهو محور الحياة الاقتصادية على المستوى الفردي والكلي، فيكون الهدف من الاستثمار تحصيل عوائد مستقبلية معتبرة مقابل التضحية برأس المال الحالي على مستوى الفردي، أما على المستوى الكلي فهو تحقيق مجموعة من الأهداف المسطرة مسبقا أهمها رفع مستوى معيشة الأفراد، وهذا ما جعله محور اهتمام مختلف الاقتصاديين على مر العصور، كما يعتبر متغير خطير إذ لم يحسن استخدامه على أحسن وجه ومن أهم المبادئ الاستثمار مبدأ الاختيار، مبدأ الفترة الزمنية ومبدأ تحديد درجة المخاطر. كما يعتبر الاستثمار المحرك الأساسي للاقتصاد لذلك فقد حاولنا في هذا المبحث الإلمام بأهم الجوانب النظرية الخاصة بالاستثمار كون الاستثمار المحلي جزء منه، ثم التطرق إلى أهم المحددات التي تؤثر على الاستثمار عامة والمحلي خاصة، بالإضافة إلى أهم القوانين مع الإشارة على مختلف المحفزات ومعوقات الاستثمار في الجزائر.

الفصل الثاني:

ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

الفصل الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قديمة، تجلت بوضوح مع مطلع القرن العشرين، وازدادت أهميته بعد الحرب العالمية الثانية وأضحى يشكل إحدى ملامح الخريطة الاقتصادية العالمية، نتيجة تطور العلاقات الاقتصادية الدولية، مما جعلها تكون محل اهتمام للعديد من الاقتصاديين والمفكرين والمدارس الاقتصادية وكذلك دول العالم المتقدمة منها والنامية.

يعود السر في بروز الاستثمار الأجنبي إلى كونه وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليها الكثير من الدول التي تواجه العجز في تمويل استثماراتها، غير أنه بإمكان كل الدول أن تستفيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

لهذا كانت الجزائر إحدى هاته الدول التي سارعت إلى تهيئة مناخها الاستثماري لما له تأثير كبير على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل.

يتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث أساسية وهي كالتالي:

المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: الأشكال والنظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث: المحددات والعوامل المحفزة لجذب الاستثمار

المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي

تزايد الاهتمام وبشكل كبير بالاستثمارات الأجنبية المباشرة من جانب الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وذلك لدوره الهام في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في هذه الدول.

1- مفهوم الاستثمار الأجنبي

الاستثمار الأجنبي هو الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها، ويمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في الواقع ملكية أسهم رأس المال والأرباح المعاد استثمارها والقروض من الشركة الأم للشركات التابعة في الدولة المضيفة طالما أنها تفضي إلى السيطرة على الأصول المستخدمة للإنتاج في الخارج. (أحمد عطاء الله، 2011)

يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ذلك الاستثمار الذي يجري بهدف الحصول على فوائد مستمرة في شركة تمارس نشاطها في إقليم اقتصاد غير اقتصاد المستثمر الأجنبي، وبالشكل الذي يمكن هذا الأخير من الحصول على حق اتخاذ القرار الفعلي في تسيير الشركة، عن طريق امتلاك كل أو جزء من رأس المال الخاص بهذه الشركة. (سطحي، 2017-2018)

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتحويلات المالية التي ترد من الخارج في صورة عينية او صورة نقدية أو كلاهما بهدف إقامة مشروعات وتحقيق أرباح، وعادة ما تضمن الدول لهذه الاستثمارات تحويل أرباحها للخارج في حالة نجاحها وتحقيق فائض اقتصادي من جراء نشاطها داخل البلاد، وذلك مقابل ما تسهم بهذه الاستثمارات من توفير الموارد والخبرات ونقل التكنولوجيا.

ويقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر انتقال رؤوس الأموال وأسلوب الإدارة الحديثة والتكنولوجيا من خلال شخص طبيعي أو معنوي إلى البلد المضيف للاستثمار والذي يعمل وفق حالات عديدة منها الآتي:

- حالة الملكية المطلقة للمستثمر الأجنبي حيث يفرض سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم، من خلال تأسيس شركة جديدة في البلد المضيف أو فرع لشركة أو مصنع تابع للشركة الأم.
- حالة مشاركة المستثمر الأجنبي مع مستثمر وطني عام أو خاص وهنا تكون إدارة المشروع الاستثماري مشتركة إما بشكل متساوي أو غير متساوي.
- استخدام الأرباح غير الموزعة للمستثمر الأجنبي من خلال إعادة استثمارها كليا أو جزئيا في البلد المضيف نفسه. (مزهود و شرابي، 2017)

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه، تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعني، هذا بالإضافة إلى القيام بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني، في حالة الاستثمار المشترك. أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة الملكية المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة. (أبو قحف أ.، 2003)

أما البنك الدولي، فيرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو صافي تدفقات الاستثمار الوافدة. للحصول على حصة دائمة في الإدارة (نسبة 10 في المائة أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر. وهو عبارة عن مجموع رأس المال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها. وغير ذلك من رأس المال طويل الأجل ورأس المال قصير الأجل. (عماري زهير و بوزيد ، 2018)

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر

المباشر) على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر) وتتضمن هذه المصلحة وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.

أما المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات فتعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم، يشار إليه بالمستثمر المباشر، في اقتصاد آخر على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة، تسمى مؤسسة الاستثمار المباشر. وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.

ولا يقتصر الاستثمار الأجنبي على المعاملة المبدئية أو الأصلية التي أدت إلى قيام العلاقة المذكورة بين المستثمر والمؤسسة، بل يشمل أيضا جميع المعاملات اللاحقة بينهما، وجميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة، سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة. وهذا التعريف معتمد عالميا ويتفق مع تعريف النقد الدولي(FMI)، مثلما جاء في مسودة الطبعة السادسة لدليل إحصائيات ميزان المدفوعات الصادرة في 2007، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (زواويد و بونقاب، 2018)

ويمكن إعطاء تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر. بأنه نوع من الاستثمار الدولي، فهو ذلك الاستثمار الذي يقيمه المستثمر الأجنبي خارج حدوده الجغرافية، ومن ثم يقوم بإدارته والإشراف عليه إما كليا أو جزئيا، وبنسبة تعطي له الحق في مشاركة في إدارة المشروع بغرض تحقيق الأرباح.

اعتمادا على التعاريف المذكورة آنفا، يمكن اختصار أهم مميزات الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية:

- تمتع المستثمر الأجنبي بدرجة كبيرة من النفوذ والرقابة والفعالية في تسيير المؤسسة.
- حصول المستثمر الأجنبي على مصلحة دائمة في المؤسسة المقيمة.

- حيازة المستثمر الأجنبي على 10% فأكثر من حصص الملكية داخل مؤسسة البلد المضيف.

المطلب الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي

تتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعدة خصائص نذكر منها:

- ✓ **انخفاض درجة التقلب:**

إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بالاستقرار إذا ما قورن مع قروض البنوك التجارية وتدفقات الحافظة الأجنبية، وهذا راجع إلى طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر في حد ذاته، إذ يتطلب توقيف أو انسحاب مشروع استثماري تكاليفه ضخمة تقف حاجزا أمام صاحب المشروع إضافة إلى العقود المتفق عليها قبل بداية المشروع، والتي تعتبر هي الأخرى بمثابة قيد يجبر المستثمر الأجنبي على البقاء.

- ✓ **توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر:**

إن الخاصية الثانية التي تميز الاستثمار الأجنبي المباشر هي كيفية توزيع هذا الأخير عبر مختلف أنحاء العالم، وفي هذا الصدد بينت الدراسات أن الدول المتقدمة ستقبل النسب الكبيرة من مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر، والنسب الباقية التي تستفيد منها مجموعة الدول النامية، سيطر على الحصة الأكبر فيها عدد قليل من دول آسيا وأمريكا اللاتينية.

- ✓ يتمز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الائتمانية الرسمية التي أصبحت شديدة المشروطية، في حين أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات.
- ✓ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب الشغل إلى البلد المضيف، إضافة إلى انه يدعم مبادلات التجارة الخارجية، من خلال اتجاهه للاستثمار في صناعات التصدير خاصة في البلد المضيف ذو ميزة نسبية. (فردي و ناصري، 2018)

المطلب الثالث: أهمية وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تلخيص أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية:

- الاستثمار الأجنبي المباشر هو مصدر من مصادر التمويل الخارجي لبعض الدول النامية خاصة ذات الدخل المتوسط وذلك من خلال حصول هذه الدول على التقنية الحديثة والمهارات التنظيمية والإدارية وزيادة استخدام الموارد المحلية ونمو الناتج وفرص العمالة للمواطنين في الدولة المضيفة.
- يساعد في عمليات التكييف الهيكلي وذلك لدخوله في القطاعات الإنتاجية الموجهة للتصدير أو التي تحل محل الواردات، فهو بذلك يعمل على دعم موازين مدفوعاتها وبالتالي قدرتها على سداد ديونها الخارجية.
- لا يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بترسيخ قواعده في الدول المضيفة إلا بعد دراسات معمقة تبين الجدوى الاقتصادية والفنية لسلامة المشروع الذي يستثمر فيه.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر تمويلا في معناه الحقيقي وذلك من خلال اتخاذها شكل تحويل موارد حقيقة من الخارج والمتمثلة في المعدات والآلات اللازمة لإقامة الاستثمار.
- تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق العديد من الوفرات الاقتصادية التي تدفع حركة التصنيع في البلد المضيف وذلك من خلال قيام المشروعات الجديدة بإنشاء بعض أو كل المرافق اللازمة لها.
- تعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة على توفير بعض مستلزمات وعناصر الإنتاج الغير المتوفرة وإنشاء مشاريع مساعدة تعمل على الرقي بمستوى العامل المحلي كإنشاء معاهد لتدريب الأيدي العاملة الوطنية على الآلات والأساليب الجديدة المتطورة.
- تحفز الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنتجين الوطنيين على تطوير أساليبهم الإنتاجية عن طريق محاكتهم للمستثمرين الأجانب فضلا عن إسهامها في فتح أسواق جديدة في الخارج أمام المنتجات المحلية.

- للاستثمارات الأجنبية الفضل في إيقاف عمليات استنزاف الخبرات الوطنية التي تشكو منها البادان النامية.
- كما أن السعي وراء جلب الاستثمار الأجنبي المباشر لا ينحصر في الدول النامية فقط بل تتنافس مع الدول المتقدمة في عملية جلبه وتشجيعه ضمن اقتصادياتها الوطنية. (عبد العزيز، 2005)
- بالإضافة لما سبق، فإن الاستثمارات الأجنبية تساعد على زيادة الإنتاجية من خلال استخدام طرق وأساليب إدارية حديثة تساعد على تنمية مهارات العمال وتحسين مناخ الإنتاج.

ولا تزال مجموعة من الدول النامية ولأسباب غير اقتصادية، لا تملك القناعة بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن رغبة هذه الدول في الحصول على عضوية منظمة التجارة الدولية، قد فرضت عليها، اتخاذ بعض الإجراءات الهادفة إلى تخفيف القيود على التجارة والاستثمار. (مجدي عطية، 2012)

المبحث الثاني: الأشكال والنظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه

1- مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن تلخيص مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

1.1. رأس المال الأولي:

هو مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الأجنبي لشراء حصة من مشروع في بلد آخر غير بلده الأصلي، على ألا تقل هذه الحصة عن 10% من أسهم رأس مال الشركة المساهمة، وكقاعدة عامة تكون هذه الحصة كافية عادة لمنح المالك الأجنبي درجة من السيطرة الفعلية على إدارة المشروع.

2.1. الأرباح المعاد استثمارها:

وتتمثل في الحصة الخاصة بالمستثمر الأجنبي من أرباح استثماراته في البلد المضيف للاستثمار وغير المحولة إلى بلده الأصلي بل بقيت محتجزة لدى المشروع المحلي مصدر هذا الربح، بهدف إعادة استثمارها أي تحويلها إلى استثمارات جديدة ملكا لشخص (طبيعي أو أجنبي) أجنبي وبهذا يصبح حجم الاستثمار الأجنبي المباشر هو حاصل جمع المساهمة الأولية مع الأرباح المعاد استثمارها داخل نفس البلد.

3.1. رأس المال الآخر ومعاملات الدين بين الشركات (القروض داخل الشركة):

وهو يغطي اقتراض واقراض الأموال، بما في ذلك سندات الدين وائتمان الموردين بين المستثمر المباشر من جهة ومؤسسة الاستثمار المباشر من جهة أخر ى أي هي تتضمن معاملات الدين داخل الشركة وتعزى إلى الاستدانة القصيرة أو الطويلة الأجل، من الدول أو الشركات الأخرى غير البلد المضيف، إضافة إلى اقراض رؤوس الأموال بين المستثمرين المباشرين وغالبا ما تكون بين الشركة متعددة الجنسية المقر والفروع التابعة لها.

2. أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن تصنيفها وفقا للأسباب التي من أجلها تم الاستثمار أو حسب هياكله:

1.2. بالنسبة للأسباب هناك ثلاثة أنواع:

- استثمارات باحثة عن الموارد الطبيعية: يقوم المستثمر الأجنبي بإنتاج منتجات أولية للأسواق الأجنبية ويقوم بالتصدير إليها.
- استثمارات باحثة عن الكفاءة: يسعى فيها المستثمر لتحقيق مكاسب تتعلق بالكفاءة أو يستخدم الاستثمار الأجنبي المباشر بكفاءة أكبر، مما يوسع فرص التصدير.
- استثمارات باحثة عن الأسواق: يقوم هنا المستثمر الأجنبي باختراق الأسواق المحمية للدول المضيفة ويكون الاستثمار امتدادا للاستراتيجية التصديرية.

2.2. بالنسبة للهيكل فيقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين:

- الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي: يتم تنفيذه عندما يريد المستثمر التوسع أفقيا وذلك بإنتاجه نفس السلع أو السلع المماثلة في البلد المضيف، كما هو الحال في البلد الأم، أي الذي يقوم بإحلال الإنتاج المحلي محل الصادرات للتغلب على القيود التجارية.

الاستثمار الأجنبي المباشر الرأسي: يتم تنفيذ الاستثمار الأجنبي الرأسي عندما يسعى المستثمر إلى استغلال المواد الخام أو يريد أن يكون أقرب إلى المستهلكين من خلال الحصول على منافذ التوزيع، أي جعل الإنتاج أكثر فعالية من حيث التكلفة عن طريق إعادة تخصيص بعض المراحل إلى مواقع منخفضة التكلفة، من خلال إنشاء شبكة خاصة بهم في البلد المضيف لتسويق منتجاتهم. (بتيخ و طوماش، 2019)

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

1- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال أبرزها ما يلي:

1-1- الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة:

يعني هذا النوع من الاستثمار احتفاظ المستثمر الأجنبي بحق ملكية المشروع الاستثماري واحتفاظه كذلك بحق إدارته والتحكم في كل عملياته، وازدادت الأهمية النسبية لهذه الاستثمارات بشكل واضح منذ عقد السبعينات، بعد أن كانت الدول النامية تنفر في الماضي من هذا النوع من الاستثمارات وتنظر إليه نظرة الشك والريبة، وترجع في الأصل لأسباب تاريخية حيث كانت ترى هذا النوع من الاستثمارات يتسبب في ربط اقتصاداتها باقتصاديات الدول المتقدمة مما أدى إلى تبعيتها لها، وكان ذلك سببا في تخلفها وعلى الرغم من صحة ذلك ، إلا أن الملاحظ حاليا هو اتجاه تدفقات هذه الاستثمارات إلى تزايد بشكل واضح. (هدروق، 2011)

1-2- الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتعددة الجنسية:

يعتبر هذا الشكل من أكثر الأشكال انتشار حيث يشمل 80% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجودة في العالم ككل، تمثل مشروعات الاستثمارات المملوكة بالكامل المستثمر الأجنبي أكثر أشكال الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدي الشركات المتعددة الجنسية، ويرجع هذا إلى عدد من الأسباب وتجدر الإشارة إلى أن المشروعات تتمثل في قيام الشركات المتعددة الجنسية بإنشاء فروع للإنتاج أو التنسيق أو أي نوع أخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة، وإذا كان هذا الشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر مفضلا لدى الشركات المتعددة الجنسية، نجد أن الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيرا في التصريح لهذا الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار. (أبو قحف، 2001)

1-3- الاستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية:

وهو من أكثر الأشكال شيوعا في الدول النامية حيث يشارك المستثمر المحلي الخاص والحكومي أو الاثنين معا، المستثمر الأجنبي في ملكية المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيه، وبالتالي يشاركه في قرارات الإدارة وعن طريق هذه المشاركة يمكن تقليل المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي من تأميم ومصادرة ممتلكاته فضلا عن تحقيق الأعباء التي يتحملها الاقتصاد المضيف نتيجة مشاركته المستثمر الوطني في المشروع الأجنبي المشترك. (حسب الله، 2005)

المطلب الثالث: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

نظرا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ظهرت العديد من النظريات المفسرة له، حيث سنعرض أهم تلك النظريات، وذلك بتصنيفها إلى نظريات تقليدية ونظريات حديثة.

1- النظريات التقليدية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن عرض الطرح النظري التقليدي لتفسير قيام الاستثمار الأجنبي المباشر في عدة نظريات أهمها:

1-1- النظرية الكلاسيكية:

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات المتعددة الجنسيات ومن وجهة نظرهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات المتعددة الجنسيات وليست الدول المضيفة وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدة مبررات يمكن تلخيصها كالتالي:

- صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة.
- تميل الشركات المتعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها (إلى الدولة الأم) بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.

- قيام الشركات المتعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.
- إن وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة.

1-2- النظرية النيو كلاسيكية:

تعتبر هذه النظرية أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ما هي إلا تحركات لرؤوس الأموال بين الدول، ونشأة هذه التحركات نتيجة اختلاف في أسعار الفائدة بين الدول، حيث تتحرك رؤوس الأموال من الدول ذات العائد المنخفض إلى الدول ذات العائد المرتفع، مع افتراض وجود سوق المنافسة الكاملة ويرجع اختلاف سعر الفائدة بين الدول إلى مسألة وفرة أو ندرة رأس المال في تلك الدول، بمعنى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه من البلدان التي تتسم بوفرة رأس المال أين تكون الانتاجية الحدية له منخفضة إلى البلدان التي تتسم بندرته حيث تكون الانتاجية الحدية مرتفعة.

2- النظريات الحديثة المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

هي أكثر النظريات شيوعا وهي على النحو التالي:

3- **نظرية عدم كمال السوق:**

تستند هذه النظرية إلى افتراض قد يكون واقعي إلى حد كبير، وتتمثل في أن السوق في الدول النامية هي سوق ناقصة لا تسود فيها المنافسة التامة أو الكاملة وبالذات في جانب العرض حيث تعاني أسواق الدول النامية من نقص الانتاج والعرض فيها نتيجة العدد المحدود من المشروعات وصغر حجمها وضعف درجة التنوع فيها، ولذلك فإن شركات الاستثمار الأجنبي المباشر لديها جوانب وعناصر قوة عديدة تجعلها أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية، ومن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر ما يلي:

- حالة وجود فروق أو اختلافات جوهرية في منتجات الشركات المتعددة الجنسيات بالمقارنة بالشركات الوطنية (أو الأجنبية الأخرى) بالدول المضيفة.

- حالة توافر مهارات إدارية وتسويقية وإنتاجية متميزة لدى الشركات المتعددة الجنسيات عن نظيرتها بالدول المضيفة.
- كبر حجم الشركات المتعددة الجنسيات وقدرتها على الانتاج بحجم كبير حيث تستطيع في هذه الحالة تحقيق وفورات الحجم الكبير.
- تفوق الشركات المتعددة الجنسيات تكنولوجيا.
- الخصائص الاحتكارية المختلفة للشركات المتعددة الجنسيات، والتي ترتبط بشكل أو بآخر بحالات عدم كمال السوق في الدول المضيفة.
- تشدد اجراءات وسياسات الحماية الجمركية في الدول المضيفة.

4- نظرية الحماية:

ويقصد بالحماية الممارسة الوقائية التي تقوم بها شركات الاستثمار أقصى لضمان عدم تسرب المعلومات والأسرار الفنية الخاصة بالابتكارات الجديدة في مجالات الانتاج والتسويق وغيرها إلى الجهات المحلية في أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى وذلك لأطول فترة زمنية ممكنة أي أن شركات الاستثمار الأجنبي تستهدف زيادة عوائدها إلى أقصى حد ممكن عن طريق حماية أنشطتها الخاصة كالبحث والتطوير والابتكارات التكنولوجية والعمليات الانتاجية الجديدة والقيام بها داخل الشركة الأجنبية وفروعها وعدم السماح بخروجها إلى المشروعات الأخرى في الدول المستقبلة لهذه الشركات، حتى تحقق بذلك الحماية المطلوبة للاستثمارات وللوصول إلى أهدافها.

5- نظرية دورة حياة المنتج:

يعد من أهم النماذج الاقتصادية التي فسرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نموذج (ver non1971) المعروف اختصارا بنموذج ال PLC أو نموذج دورة حياة المنتج، وقد حاولت هذه النظرية من إحداث نوع من الترابط ما بين نظرية التجارة الدولية ونظرية الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يقوم النموذج على وضع أي منتج جديد يدخل السوق في إطار دورة حياة، تعرف بدورة حياة المنتج والتي تقسم المنتج بدورها إلى مجموعة من المراحل التي يمر بها المنتج، سواء

من حيث تدفقات التجارة الدولية، أو من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويقوم نموذج دورة حياة المنتج على تقسيم مراحل نمو أي منتج تمس مراحل أساسية.

المرحلة الأولى: التي يحتاج فيها المنتج إلى المزيد من أنشطة البحث والتطوير كذلك لابد من توافر سوق داخلي ذو طاقة استيعابية للمنتج الجديد بجانب القدرات التنافسية والتي تسمح لها من مواجهة المنافسين سواء في الداخل أو في الخارج وفي هذه المرحلة أيضا يستهلك المنتج داخليا فحسب في اقتصاد الدولة.

المرحلة الثانية: وفيها يحقق المنتج الجديد مبيعات جيدة داخل السوق المحلي أو في الخارج.

المرحلة الثالثة: عندما يصبح المنتج أكثر نمطية من شيوع المعرفة المستخدمة والفن الانتاجي وهذا يحدث استقرار الطرق والوسائل الفنية للإنتاج، بجانب انخفاض الحاجة إلى المزيد من أنشطة البحث والتطوير، وتظهر هنا أهمية اقتصاديات الحجم في العملية الانتاجية، والتي تكون مهمة لإشباع الطلب المتناهي على المنتج، سواء في الداخل أو في الخارج، ومن ثم تبدأ مجموعة الدول المقلدة في تنفيذ المنتج لديها رغبة منها في تحقيق إشباع طلب السوق المحلي على ذلك المنتج.

المرحلة الرابعة: فيها تبدأ الدول المقلدة في الترويج للمنتج في أسواق الدول الأخرى.

6- نظرية الموقع:

يعود الفضل في تطوير هذه النظرية إلى العالمين الاقتصاديين" باري "و"دننج"، وترتكز هذه النظرية على ما ينطوي عليه قرار الاستثمار الأجنبي الخاص بأي شركة متعددة الجنسيات والذي يتحدد بالعديد من العوامل، بعضها دولي أما الآخر فيمثل على الصعيد المحلي (على مستوى يد الأم)، وكان محور اهتمام هذه النظرية يرتبط بقيمة اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مقرا للاستثمار أو ممارسة الأنشطة الانتاجية أو التسويقية الخاصة بالشركات المتعددة الجنسيات وبمعنى آخر أنها ترتكز على المحددات والعوامل الموقعية أو البيئية المؤثرة على قرارات استثمار الشركات المتعددة الجنسيات في الدولة المضيفة، كما يرى" باري " أن هذه النظرية تهتم بالمتغيرات البيئية في الدولة المضيفة التي ترتبط بالعرض والطلب، كما أن هذه

النظرية تهتم بكل العوامل المرتبطة بتكاليف لإنتاج والتسويق والادارة، بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالسوق أو العوامل التسويقية، وهذا ما جاء به "دننج".

وتقسم دراسة الإطار النظري لنظرية الموقع إلى اتجاهين بحسب الهدف:

- **الاتجاه الأول:** تتجه فيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الموقع، بهدف الروابط الخلفية للعوامل الإنتاجية.
- **الاتجاه الثاني:** تتجه فيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة بهدف الروابط الأمامية للعملية الانتاجية، ويتمثل الهدف الثاني في استغلال المزايا التي تتمتع بها المواقع والتي تعمل على خلق منافذها لمنتجاتها. (بتيخ و طوماش، 2019، الصفحات من 20-26)

7- نظرية الموقع المعدلة:

تعود هذه النظرية إلى كل من روبوك و سيموندس وتعتبر كامتداد لنظرية الموقع، فهي تهتم بالعوامل الجغرافية والاقتصادية والسياسية للأعمال بالإضافة إلى عوامل أخرى مرتبطة بالشركات متعددة الجنسية والمنتج ونظم الاتصال والنقل بين الدول كعوامل مؤثرة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة. وتخلص هذه النظرية إلى أن الاستثمارات الأجنبية تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل، فمنها الشرطية والدافعة والحاكمة كما يوضحه الجدول التالي: (سعيدي، 2015)

جدول رقم(1-2): العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية

8- **العوامل الشرطية:**	**أمثلة:**
1- خصائص المنتج/ سلعة 2- الخصائص المميزة للدولة المضيفة **3**- العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى	1- نوع السلعة، استخدامات السلعة، درجة حداثة/جودة السلعة، متطلبات الانتاج (للسلعة الفنية والمالية والبشرية) خصائص العملية الإنتاجية... إلخ. 2- طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توافر البشرية والطبيعية، مدى التقدم الحضاري، خصائص البيئة السياسية الاقتصادية ... إلخ. 3- نظم النقل والاتصال بين الدول الو الدول الأخرى، الاتفاقات الاقتصادية والسياسية التي تساعد على حرية أو انتقال رؤوس الأموال، والمعلومات، والبضائع، والأفراد، التجارة الدولية...إلخ.
9- العوامل الدافعة: 1- الخصائص المميزة للشركة 2- المركز التنافسي	1- مدى توافر لموارد الموارد المالية والبشرية والفنية أو التكنولوجية، حجم الشركة. 2- المقدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية.
10- العوامل الحاكمة: 1- الخصائص المميزة للدولة المضيفة 2- الخصائص المميزة للدولة الأم 3- العوامل الدولية	1- القوانين واللوائح الإدارية، ونظم الإدارة والتوظيف وسياسات الاستثمار، والحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية. 2- القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، المنافسة، ارتفاع تكاليف الإنتاج. 3- الاتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الأم، والمبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة.

المصدر: عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال، الدار الجامعية، ص 105، ص 106.

المبحث الثالث: المحددات والعوامل المحفزة لجذب الاستثمار

المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

1- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك عدة محددات للاستثمار الأجنبي المباشر أهمها:

1-1- البيئة الاقتصادية:

إن توفر هذه الموارد لا تكفي لخلق بيئة اقتصادية سليمة فلابد أن يصاحبها حزمة حوافز مثل مستوى التنمية الاقتصادية معبرا عنها بمعدل النمو في الناتج القومي الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، معدلات التضخم وحجم السوق والسياسات الاقتصادية من حيث التحرر الاقتصادي والخصخصة وحجم القطاع الخاص ودرجة المنافسة السائدة في السوق وتكاليف الإنتاج.

1-2- البيئة السياسية:

يعتبر النظام السياسي القائم في البلد أحد أهم العوامل المشكلة البيئة السياسية، حيث أن وجود نظام سياسي مستقر يقوم على الحرية وكفالة حقوق الإنسان وينال رضا واستحسان عدد كبير أو نسبة مقدرة من مواطني تلك الدولة يعتبر متطلب رئيسي لخلق بيئة سياسية جاذبة للاستثمار، فلا نتوقع أن يقوم مستثمر بإنشاء مشروعات استثمارية في دولة تنعدم فيها مظاهر الاستقرار السياسي وتسود فيها الانقلابات أو تتغير فيها الحكومة بصورة سريعة.

1-3- البيئة القانونية والتشريعية:

تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل المستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية بالإضافة لضمانات ضدة المخاطر غير الاقتصادي مثل مخاطر التأميم والمصادرة بالإضافة لحق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة يريد، حيث تتنافس الدول في تقديم الحوافز للاستثمارات بشرط ألا تؤدي هذه الحوافز لضياع الموارد القومية والأخذ من سيادة ومكانة الدولة المضيفة.

1-4- البيئة الإدارية:

يعتبر النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار، وأهم مظاهر البيئة الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء المشروع للاستثمار، كما يتطلب ذلك تخفيض أو القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية. (بن عبد العزيز و بن عبد العزيز، 2018)

المطلب الثاني: العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومعوقاته

1- العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تصنف العوامل المحفزة والجاذبة للاستثمارات الأجنبية إلى عوامل سياسية، اقتصادية، تنظيمية وتشريعية. ويمكن تلخيص أهم هذه العوامل كما لي:

1-1- توفر الأمن والاستقرار:

تتجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو البلدان التي تتمتع باستقرار في السياسات الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية وتوفير حماية قانونية لرؤوس الأموال المستثمرة، بالإضافة إلى انشاء هيئات متخصصة يتعامل معها المستثمر الأجنبي وتتولى مهام التوجيه والرعاية.

1-2- حجم السوق المحلي:

تهدف الاستثمارات إلى البحث عن الأسواق الواسعة خاصة في البلدان النامية، وتعتبر الاستثمارات المباشرة بديلا عن التصدير من البلد الأصلي.

1-3- فرص الاستثمار في قطاع الخدمات:

بعد خوصصة الكثير من المؤسسات العمومية في البلدان النامية ومنها الدول العربية، قامت العديد من الشركات الأجنبية بالاستثمار في قطاع الخدمات وفي مجالات مختلفة مثل: المياه، الكهرباء، النقل، الاتصالات، البنوك .... إلخ.

1-4- توفر العمالة الرخيصة والمؤهلة:

تبحث معظم الشركات متعددة الجنسيات عن الاستثمار في الدول التي تتميز بعمالة منخفضة التكاليف وعالية الكفاءة، وهو ما يفسر اتجاه الاستثمارات إلى بعض الاقتصاديات الناشئة مثل: المحروقات، الموارد الأخرى.

1-5- توفر الموارد الأولية:

وهو ما يميز توجهات أغلب الاستثمارات الأجنبية مثل: شركات استخراج المعادن، المحروقات، والموارد الأخرى.

1-6- ارتفاع معدلات النمو:

تستهدف الشركات متعددة الجنسيات الاستثمار في الدول ذات معدلات النمو المرتفع من أجل رفع حصتها الإنتاجية في الأسواق الخارجية وهو ما أثبتته الدراسات التجريبية في الكثير من البلدان والتي أكدت الارتباط الإيجابي بين معدلات النمو وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

1-7- توفر البنية الأساسية:

يحتاج الاستثمار الأجنبي المباشر إلى توفر بنية تحتية ملائمة من حيث النوعية وتكاليف الاستخدام، وهو يسهم في تخفيض التكاليف الاستثمارية.

2- عوامل محفزة أخرى:

هناك عوامل محفزة أخرى تتمثل في ما يلي:

- ✓ حرية تحويل الأرباح والاستثمار للخارج.

- ✓ استقرار سعر العملة المحلية.
- ✓ توفر البلد المضيف على مناطق حرة.
- ✓ سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية.
- ✓ إمكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار.
- ✓ سهولة الحصول على الائتمان المصرفي.
- ✓ الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية.
- ✓ وجود رؤية اقتصادية متكاملة.
- ✓ وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها.
- ✓ توفر شريك محلي من البلد المضيف.
- ✓ حرية التنقل والتصدير.
- ✓ حرية التملك واتخاذ القرار.

ثانيا: المعوقات القانونية والإدارية للاستثمار الأجنبي المباشر

سوف نعرض فيما يلي أهم هذه المعوقات:

- ✓ تعدد القوانين المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر وعدم الوضوح الذي يشوب معض نصوصها وتضاربها أحيانا، الأمر الذي يترتب عليه تشتت المستثمرين بين أكثر من قانون ويفتح مجال الاجتهادات من قبل الجهات المشرفة على الاستثمار، الأمر الذي يؤدي إلى تنفير المستثمرين.
- ✓ عدم استقرار القوانين المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ قد تتضمن بعض التشريعات المنظمة للاستثمار بعض القيود القانونية، التي تحد من انشاء مشاريع استثمارية، كاشتراط وجود شريك محلي يمتلك نسبة معينة من المشروع (قاعدة 51/49 مثلا)، أو اشتراط توظيف النسبة الأكبر من الأيدي العاملة في المشروع من مواطني الدولة.
- ✓ قامت الدولة المضيفة بتصرفات وسلوكيات تؤثر سلبيا على مستثمرين، كقيامها بإجراء تأميمي، أو عدم احترامها لنصوص الاتفاقيات الدولية متعلقة بحماية الاستثمارات الأجنبية،

وهذا ما يجعل المستثمرين يتوجسون خيفة على أموالهم(رأس المال جبان) وتتزعزع ثقتهم بحكومة الدولة المضيفة.

- ✓ تعدد الجهات المشرفة على الاستثمار وازدواجية الاختصاصات فيما بينها وغياب الشباك الوحيد.
- ✓ تسبب البيروقراطية الإدارية والإجراءات المعقدة في تضييع وقت المستثمر وتأخير إنجاز مشروعه.
- ✓ الفساد الإداري وافتقار العاملين في المؤسسات الحكومية لعنصري الأمانة والنزاهة.
- ✓ غياب روح الفريق الواحد لدى أعضاء الهيئة الإدارية المشرفة على ملف الاستثمار، وانعدام التنسيق والتفاهم فيما بينهم، مما ينعكس على مستوى الخدمات التي تقدمها الهيئة للمستثمرين الأمر الذي لا يشجع جذب الاستثمارات. (زواويد و بونقاب، 2018)

المطلب الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

1- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والمقارنة ببعض الدول العربية

حسب تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2019 واصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية تراجعها ولكن بنسبة طفيفة بلغت 0.34% (من 31.3 مليار دولار عام 2017 إلى 31.2 مليار دولار عام 2018)، وقد مثلت ما نسبته 2.4% من الإجمالي العالمي و4.4% من إجمالي الدول النامية. وقد تركزت في عدد محدود من الدول العربية، حيث تصدرت الإمارات قائمة الدول العربية بنسبة 33.33% من الإجمالي العربي تلتها مصر وسلطنة عمان لتحتل الجزائر المركز السابع عربيا.

لمعرفة حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر، يتم اختيار ثلاث بلدان عربية للمقارنة بداية من البلد المجاور "المغرب" باعتباره أهم المواقع البديلة للاستهداف من طرف المستثمر الأجنبي الذي يهتم بالمنطقة المغاربية، وكذا مقارنة بدولتي "الإمارات" و"السعودية" باعتبارهما أكبر الدول العربية جاذبية للاستثمار من حيث حجم التدفقات الواردة إليهما. ويوضح الجدول الموالي حجم التدفقات التي وردت إلى الجزائر ومقارنتها بما تحصلت عليه الدول الأخرى، للفترة 1996-2018:

الجدول رقم (2-2-): مكانة الجزائر في تطوير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها مقارنة بالدول العربية المختارة للفترة 1996-2018 بالمليون دولار

	الجزائر	المغرب	السعودية	الإمارات
1996	270.0	322.0	640	300.5
1997	260.0	1204.7	57.0	232.4
1998	606.6	400.2	94.0	257.7
1999	291.6	1380.4	123.0	- 985.3
2000	280.1	422.0	183.0	- 506.3
2001	1113.1	2807.1	504.0	1183.8
2002	1065.0	480.7	453.0	95.3
2003	637.9	2314.5	778.5	4256.0
2004	881.9	894.6	1942.0	10003.5
2005	1145.3	1654.0	12097.3	10899.9
2006	1888.2	2449.4	18293.0	12806.0
2007	1743.3	2804.5	24319.0	14186.5
2008	2631.7	2487.1	39456.0	5063.0
2009	2753.8	1951.7	36458.0	1134.3
2010	2301.2	1573.9	29233.0	8796.8
2011	2580.4	2568.4	16308.0	7152.1
2012	1499.5	2728.4	12182.0	9566.7
2013	1696.9	3298.1	8865.0	9764.9
2014	1506.7	3561.2	8012.0	11071.5
2015	- 584.5	3254.8	8141.0	8550.9
2016	1637.0	2157.1	7453.0	9604.8
2017	1232.3	2686.0	1419.0	10354.2
2018	1506.3	3640.4	3208.8	10385.3

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على قاعدة بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

محملة من الموقع http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools-fdi/

ما يلفت الانتباه من الجدول أعلاه، أنه في بداية الألفية كانت الدول الأربعة متقاربة في حجم التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن حجم التدفقات إلى السعودية في الفترة (2004–2008) قد ارتفع بشكل كبير وبفارق بعيد عن الدول الأخرى وبلغ ذروته سنة 2008، حيث وصل إلى 39456 مليون دولار وهي قيمة معتبرة، ليستمر حجم التدفقات بالتراجع بعد الأزمة المالية العالمية إلى أن وصل حده الأدنى سنة 2017 ليرتفع سنة 2018 بنسبة جيدة.

بالنسبة لدولة الإمارات كان حجم التدفقات يرتفع كل سنة حتى بلغ أكبر قيمة له سنة 2007 وقدرت بأكثر من 14186 مليون دولار، ليتراجع بعدها إلى 1134.3 مليون دولار سنة 2009 بسبب تداعيات الأزمة المالية، بعدها تبقى نسبة تطور حجم التدفقات لدولة الإمارات أحسن من باقي الدول.

أما بالنسبة للجزائر كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفة جدا قبل سنة 2001، فقد كان غير مسموح بها إلا في قطاع المحروقات، بالإضافة إلى الأزمة الأمنية والسياسية التي مرت بها البلاد، في فترة التسعينات. وسجلت خلال سنة 2001، تطورا معتبرا في حجم التدفقات، ويعود الفضل إلى إصدار قانون جديد للاستثمار يشمل مجموعة من الحوافز والامتيازات والضمانات للمستثمرين الأجانب كذلك، وساعد برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي الذي بدأ في أبريل 2001 في اجتذاب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تعزيز الهياكل الأساسية. وأكبر قيمة تحصلت عليها الجزائر في هذه الفترة، كانت سنة 2009 بمقدار 2753.8 مليون دولار.

يتوضح الفرق بين المغرب والجزائر سنة 2012، حيث تتوفق المغرب كثيرا على الجزائر ففي سنة 2015 تحصلت المغرب على 3254.8 مليون دولار في حين تحصلت الجزائر على تدفقات سالبة قدرها (584.5 مليون دولار) وبقيت المغرب متفوقة على الجزائر، حيث جذبت الأولى أكثر من ضعف الثانية في سنة 2018. ويعود الانخفاض المسجل بعد سنة 2009، إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية التي أثرت على الاقتصاد الوطني بطريقة غير مباشرة. وكذا إلى آثار بعض التشريعات والقوانين التي مست الاستثمار الأجنبي المباشر مثل قاعدة 49/51،

وانخفاض أسعار المحروقات بداية منتصف سنة 2014، التي أثرت بشكل مباشر على الاستثمار في قطاع المحروقات الذي يعتبر أهم قطاع مستقطب للمستثمر الأجنبي في الجزائر.

تعتبر الجزائر أقل الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في هذه المجموعة، ولا تعكس التدفقات ما كان متوقعا منها، فبالنظر لما تتمتع به الجزائر من مزايا الموقع وحجم الاقتصاد– الرابع عربيا – والجهود والسياسات المتبعة لتحسين مناخ الاستثمار، مما يدل على نجاعة وفعالية السياسات الدول العربية الأخرى مقارنة بالجزائر في تحسين مناخها الاستثماري.

مما يعني أن الخلل الذي يعتري مناخ الاستثمار في الجزائر ليس راجعا لافتقار الجزائر للمقومات الاقتصادية بقدر ما هو راجع لوجود خلل في نوعية المؤسسات، ففي دراسة قام بها المنتدى الاقتصادي العالمي سنة2011 والتي ضمنها في تقريره " تقرير التنافسية العالمي لسنة 2016"، أظهر أهم العراقيل التي تقف في وجه المستثمرين عند الاستثمار في الجزائر، فقد حدد رجال الأعمال عدم كفاءة الحكومة والبيروقراطية على قائمة العراقيل بواقع نسبة (17.5 %)، ثم الوصول إلى التمويل ومشكلة البنوك بنسبة (13.7%)، ثم الفساد في المرتبة الثالثة وعدم استقرار السياسات في المرتبة الرابعة.

2- مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دور كبير في تحقيق فوائد ومنافع هامة للدول المستقبلة له كما له آثار سلبية على اقتصاديات هذه الدول وهذا ما سنتطرق له بشكل وجيز فيما يلي:

2-1- على مستوى الدولة المضيفة:

هناك الكثير من المنافع والفوائد الاقتصادية الهامة التي يمكن للدول المضيفة الحصول عليها جراء استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر والتي من بينها: (أبو قحف ع.، 2001)

- توفير مصدر متجدد للحصول على العملات أو رؤوس الأموال لتمويل برامج وخطط التنمية.
- رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال.
- تسهيل حصول الدول المضيفة على التقنيات الحديثة والمتطورة.

- إضافة الاستثمارات الأجنبية إلى التكوين الرأس المالي لاقتصاديات البلاد النامية وتعويض نقص المدخرات المحلية نتيجة التدفق المتجدد لتلك الاستثمارات أو إعادة استثمار عوائدها.
- دعم ميزان المدفوعات بالدول المضيفة، وذلك نظرا لزيادة حصيلة تلك الدولة من النقد الأجنبي.
- تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية وإكسابها المهارات التكنولوجيا الحديثة باستخدام أحداث أساليب العمل.

2-2- على مستوى الدول المصدرة:

تتمثل مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدولة المصدرة له فيما يلي:

- استثمار الأموال عند معدل عائدا أعلى من الاستثمار البديل المحلي.
- احتكار التكنولوجيا.
- استغلال هده الشركات لغايات سياسية كالتدخل في الشؤون الداخلية للدولة المضيفة.

3- عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

3-1- على المستوى الدولة المضيفة:

على الرغم من الدور الهام الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي في الدول المضيفة من خلال استفادة تلك الدول من المزايا سالفة الذكر إلا أنه يواجه العديد من التي يمكن إيجازها فيما يلي :

- غالبا ما يترتب على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي قيام المستثمرين باستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج، خاصة في ظل عدم توفرها في السوق المحلي، أو ذات جودة أقل مقارنة بمثيل من الخارج ويترتب عل ما سبق زيادة فاتورة الواردات وينعكس ذلك سلبا على الميزان التجاري خاصة إذا كانت الزيادة في الواردات تفوق ما يضيفه الاستثمار الأجنبي إلى الصادرات.
- قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر أو مزاحمة الاستثمار المحلي في الدول المضيفة بدلا من أن يشجع على مزيد من الاستثمارات المحلية وبالشكل الذي يحد من تأثيره على النمو الاقتصادي في تلك الدول، وتحدث المزاحمة بسبب تمويل جزء من متطلبات الاستثمار

الأجنبي المباشر من السوق المحلي أو بسبب المنافسة بين شركات الاستثمار الأجنبي والشركات المحلية بحيث يترتب على الحالة الأولى نقص المدخرات في السوق المحلي والتي تتجه إلى الاستثمارات المحلية، ويترتب على الحالة الثانية خروج بعض الشركات المحلية غير القادرة على الصمود أمام المنافسة الأجنبية.

- هناك انتقاد آخر ويتمثل في تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر (أحيانا) في بعض الصناعات الملوثة للبيئة في الدول المضيفة، تلك الصناعات التي يتطلب إقامتها في الدول المتقدمة (الدول الأم) إنفاق تكاليف عالية للمحافظة على البيئة المقارنة بالدول النامية، مثل الصناعات الكيماوية، المنسوجات، الإسمنت والسيراميك.

3-2- على المستوى الدولة المصدرة:

تتمثل أهم عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدولة المصدرة فيما يلي:

- حرمان الدولة المصدرة من ضرائب الدخل على الشركات.
- تصدير فرص العمل.
- التأثير على ميزان التجاري وميزان المدفوعات. (بوخاتم، مرير، و هيشر، 2021)

خلاصة:

إن أهمية ودور الاستثمارات الأجنبية في التنمية أصبح من الأمور المسلم بها، خاصة لما توفره من موارد مالية مكملة للادخار الوطني والموارد القابلة للاستثمار في كل قطر، وتساهم في نقل التقنيات والمهارات وأساليب الإدارة الحديثة وتساعد على استخدام شبكات التسويق الدولية.

ومن خلال هذا الفصل تم التأكد من زيادة أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد العالمي، حيث أصبحت تمثل أول مصدر لرؤوس الأموال خاصة بالنسبة للدول النامية. حيث تطرقنا إلى أهم العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من بينها توفر الأمن والاستقرار، وحجم السوق المحلي الذي هدف إلى البحث عن الأسواق الواسعة خاصة في البلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الفصل الثالث:

أثر الاستثمار المحلي على الاستثمار الأجنبي المباشر (1996-2020)

الفصل الثالث: قياس علاقة الاستثمار المحلي بالاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد

لمعرفة علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالاستثمار المحلي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعينة متكونة من 12 دولة خلال الفترة 1996–2020، سنقوم بدراسة قياسية بالاعتماد على تطبيق نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو ما يعرف بنماذج بيانات البانل (**panel Data**).

على هذا الأساس عمدنا إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث: نتناول في المبحث الأول المفاهيم العامة للطرق والأدوات القياسية المستخدمة في الجانب القياسي، بينما نعرض في الثاني التحليل القياسي لعلاقة الاستثمار المحلي بالاستثمار الأجنبي المباشر أي التطرق من خلاله إلى صياغة النموذج ومتغيرات الدراسة والتعرف على الخصائص الوصفية لهاته المتغيرات وعلاقة الارتباط بينها، أما المبحث الأخير فنعرض فيه أهم نتائج التقدير باستخدام نماذج بانل الساكن (Statia Panel).

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

سنقوم في هذا المبحث باستعراض موجز لنماذج بيانات بانل (panel data)، وهذا من خلال إبراز مفهوم وأهمية بيانات البانل مع التركيز على بيانات بانل الساكن (static panel) وطرق المفاضلة بينها، أي التعرف على أساليب اختبار النموذج الملائم.

المطلب الأول: تعريف وأهمية بيانات بانل panel data

1- تعريف بيانات بانل:

تعرف بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو بيانات بانل Panel Data بأنها مجموعة من المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة من الأفراد في عدة فترات زمنية، بحيث إنها تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في نفس الوقت. فبالنسبة للبيانات المقطعيةCross-Section Data فهي تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف السلاسل الزمنية مفردة واحدة خلال فترات زمنية معينة. ومن هنا تكمن أهمية استخدام بيانات البانل كونها تأخذ بعين الاعتبار بعدين، البعد المقطعي والبعد الزمني، وبالتالي تحتوي على معلومات إضافية ضرورية لتحسين دقة التقدير. فإذا كانت الفترة الزمنية نفسها لجميع الوحدات المقطعية عندئذ تسمى " بيانات بانل المتوازنة" Balanced Panel Data ، أما إذا اختلفت الفترة الزمنية من مقطع فردي إلى آخر نكون بصدد بيانات بانل غير متوازنةUnbalanced Panel Data .

ونشير هنا إلى استخدام البعض التسميات أخرى لبيانات بانل، نذكر منها البيانات المدمجة (المشتركة) Pooled Cross-Sectional Data والتي تشمل على أعداد كبيرة من المفردات، كما تسمى أيضا بيانات Longitudinal Data عندما تحتوي على سلاسل زمنية طويلة. (العشعوش، 2017)

2- أهمية بيانات بانل:

إن التقدير حسب هذه البيانات له مزايا مهمة ويعطي نتائج أكثر دقة لأنها تأخذ بعين الاعتبار المعلومات ذات البعد الزمني في السلسلة الزمنية، وكذلك البعد المقطعي في الوحدات المختلفة لذلك يمكن القول إن معطيات البانل تتمتع ببعد مضاعف: بعد زمني وبعد فردي، هذا ما جعل دراستها الميدانية أكثر فعالية ونشاط في الاقتصاد القياسي، وبالتالي فهي تكتسب أهمية بالغة نوجزها في النقاط التالية:

- الأخذ بعين الاعتبار تأثير الخصائص غير المشاهدة للأفراد في سلوكياتهم مثل تأثير الخصائص الاجتماعية، السياسية أو الدينية للبلدان على الأداء الاقتصادي، أي إن معطيات البانل ببعدها الثنائي تأخذ بعين الاعتبار تصرفات أو سلوكيات الأفراد عبر الزمن.
- القدرة على تحديد بعض الظواهر الاقتصادية، مثال: التقدم التقني واقتصاديات الحجم، وبالتلي علاج مشكلة عدم قابلية تقسيم اقتصاديات الحجم والتقدم التقني في تحليل دوال الإنتاج.
- يسمح هذا النوع من المعطيات للباحث بدراسة الاختلافات والفوارق في السلوك بين الأفراد، بحيث إن البعد المضاعف الذي تتمتع به البيانات البانل يمكن ترجمته بأنه بعد مضاعف للمعلومة المتوفرة أكثر من تلك المقطعية أو الزمنية، أي أنه يتيح التحكم في التباين الفردي، الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يفضي إلى نتائج متحيزة، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين التغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية.
- تتميز بيانات البانل عن غيرها لعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل، وهذا ما يؤثر إيجابيا على دقة المقدرات، أي تتضمن بيانات البانل محتوى معلوماتيا، أكثر من تلك المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين التغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، ومن جانب آخر، تتميز بيانات البانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل.
- تعد معطيات البانل الإطار الملائم لتطور تقنيات التقدير والنتائج النظرية.

- في الواقع التطبيقي، فإن نماذج البانل تسمح بدراسة مشاكل يستحيل دراستها باستخدام البيانات العرضية أو السلاسل الزمنية، حيث تساعد في منع ظهور مشكلة انعدام ثبات تباين حد الخطأ الشائعة الظهور عند استخدام بيانات المقطع العرضي في تقدير النموذج القياسية، " Heteroscedasticity " فباختلاف السلاسل الزمنية للاقتصاد الكلي فإن نماذج البانل تجعل من الممكن تحليل السلوك عند مستوى الوحدات الفردية مع ضبط انعدام التجانس بينها لأن كل واحد من المصادر المهمة لانعدام ثبات التجانس لبيانات المقطع العرضي هو حذف معلومات ثابتة نسبيا من الوحدات الفردية، ومن هنا تظهر أهمية استخدام البانل بأنها تأخذ بعين الاعتبار ما يسمى بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ الخاص بمفردات العينة، سواء المقطعية أو الزمنية.
- توفر نماذج البانل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل، التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما أنها أيضا تعد مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية، مثل البطالة والفقر. ومن جهة أخرى، يمكن من خلال بيانات البانل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى.
- تسهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة (Omitted Variables) الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تقود عادة إلى تقديرات متحيزة (Biased Estimates) في الانحدارات المفردة. ومن خلال العرض السابق يمكن استعراض إيجابيات التحليل وسلبياته باستخدام بيانات البانل على النحو المبين في الجدول الموالي: (بلعقون و بلمباركي، 2021)

الجدول(1-3): إيجابيات بيانات بانل وسلبياته.

الايجابيات	السلبيات
1- عدد كبير من المشاهدات.	1- وجود مشاهدات مفقودة مما يؤدي إلى اضطرابات في نوعية التقدير.
2- الأخذ بعين الاعتبار عدم التجانس.	2- معطيات بانل غير اسطوانية حيث يوجد هناك نقص سواء في الأفراد أو الفترات أو فكليهما معا.
3- يمكن الأخذ بعين الاعتبار تأثيرات المميزات غير الملاحظة.	
4- انخفاض خطر التعدد الخطي.	
5- إبراز آثار المدى الطويل والقصير.	3- لا يتم معالجتها بكل برامج الحاسوب الخاصة بالاقتصاد القياسي.
6- انخفاض تحيز تقدير المعلمات.	

المصدر: صفاء عبد الله معطي ومحمد أحمد سالم بالحويصل، استخدام تحليل بيانات البانل في نمذجة علاقة تقلبات متغيرات التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي في اليمن، مجلة الريان للعلوم الانسانية والتطبيقية، مجلد2، العدد1، اليمن، 2019، ص205-259.

المطلب الثاني: نماذج بيانات بانل الساكن وأساليب اختيار النموذج الملائم

سيتم في هذه الجزء التطرق إلى أهم نماذج بيانات البانل الساكن وأهم اختبارات المفاضلة بين هده النماذج لتحديد النموذج الملائم للدراسة.

1- نماذج بيانات بانل الساكن Static Panel:

هناك ثلاثة نماذج رئيسية لبيانات بانل الساكن، نموذج الانحدار التجميعي Pooled Régression Model (PRM)، نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model (REM).

1-1- نموذج الانحدار التجميعي Pooled Régression Model(PRM):

يقترح المنهج الحديث الصيغة الأساسية لانحدار معطيات البانل كما وضعها (Greene1993) بالشكل التالي: $Y_{it} = \alpha_{it} + X_{it}^{'}B + \varepsilon_{it}$ ..... (01)

حيث:

- ✓ i =1,2,.....n وهي تشير إلى وحدات المفردة (المقطعية).

- ✓ T=1,2,……T وهي تشير إلى فترات الزمن.
- ✓ Y_{it} متجه عمودي nt×1 ويمثل المتغير التابع.
- ✓ $X_{it}^{.}$ مصفوفة nt×k للمتغيرات المستقلة.
- ✓ ε_{it} تمثل حد الخطأ العشوائي.
- ✓ B متجه عمودي K×1 للمعلمات المراد تقديرها.
- ✓ α_{it} تمثل الحدود الثابتة.

يتم ترتيب المعطيات في هذا النوع من النماذج على العموم حسب بعدين، البعد الأول يمثل الأثر الفردي والذي يعبر عن الدول، ويرمز له بالرمز i وهو يتغير من n,...1.2= i، والبعد الثاني هو البعد الزمني أي المرتبط بالزمن الذي يتم فيه مشاهدة الأفراد، وعليه في كل فترة t يتم ملاحظة N مشاهدة، أي T مقطع وNT مشاهدة كلية، وتمثل α_{it} الأثر الفردي الذي يكون ثابتا عبر الزمن t وخاص بكل وحدة مقطعية i، فإذا كانت α_{it} هي نفسها عبر جميع الوحدات المقطعية، فإن هذا النموذج يعامل كنموذج كلاسيكي مدمج، يأخذ الشكل التالي: Y= XB+ε، ويقدر بطريقة المربعات الصغرى العادية، وفي هذه الحالة تعطي طريقة المربعات الصغرى العادية مقدرات متسقة وكفؤة ل βα,، أما في حالة اختلاف الأثر الفردي عبر الوحدات المقطعية، فإن النموذج يتفرع إلى نموذجين أساسين هما:

- نموذج التأثيرات الثابتة الذي يعتبر α_{it} مجموعة من الحدود الثابتة الخاصة بكل وحدة.
- نموذج التأثيرات العشوائية الذي يعتبر α_{it} ضمن عنصر الخطأ العشوائي المركب. (سعدي، 2017)

1-2- نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model (FEM:

يفترض نموذج التأثيرات الثابتة أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية متطابقة بالنسبة لجميع المفردات، فعند تقدير نماذج Panel ، فإن واحدة من الطرق تقوم على افتراض ثبات التأثير الحدي للمتغيرات الموضحة على المتغير التابع لكل وحدة ضمن المقطع العرضي. ولكن في واقع الأمر فإن المعلمات (سواء معلمات الميل أو الحد الثابت) عادة ما تتغير من وحدة إلى أخرى ضمن المقطع العرضي لعينة البحث، الاختلاف في الحد الثابت بين عينة وأخرى، يمكن أن يعزى إلى أخرى داخل المقطع العرضي لعينة البحث، الاختلاف في الحد

الثابت بين عينة وأخرى، يمكن أن يعزى إلى اختلاف النمط السلوكي لتأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (الداخلي) من وحدة إلى أخرى داخل المقطع العرضي. ويمكن الأخذ بعين الاعتبار تغير الميل من وحدة إلى أخرى لمشاهدات المقطع العرضي ضمن العينة المدروسة وذلك باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة، حيث سيتم افتراض أن المعلمات تتغير بأسلوب ثابت وعلى هذا أساس تمت تسميتها بنماذج التأثيرات الثابتة إذن هي بالمرة البعد الفردي والزمني لنموذج بانل ويمكننا تقدير النموذج بمقارنة الأفراد عبر الزمن. (جبوري، 2013)

1-3- ونموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model (REM):

على خلاف نموذج الاثار الثابتة (FEM)، يتعامل نموذج الآثار العشوائية (REM) مع الآثار الفردية α_{it} على أنها معالم عشوائية، وليست معالم ثابتة، يقوم هذا الافتراض على أن الآثار المقطعية هي متغيرات عشوائية مستقلة بوسط يساوي صفر وتباين محدد(Finite)، وتضاف كمكونات عشوائية في حد الخطأ العشوائي للنموذج، ويقوم هذا النموذج على افتراض أساسي: هو عدم ارتباط الآثار العشوائية مع متغيرات النموذج التفسيرية، وبمقارنته مع نموذج الآثار الثابتة (FEM) فإنه يفترض أن كل مفردة تأخذ قاطعا مختلفا، في حين أن نموذج الآثار العشوائية يفترض أن كل مفردة تختلف في حدها العشوائية، وفي حالة وجود كلا الآثار الزمنية والمقطعية في نموذج الآثار العشوائية، فيشار إليه أحيانا كنموذج مكونات الخطأ (Error Components Model) أو مكونات التباين، نظرا لأن الآثار العشوائية يتم تضمنها داخل الخطأ العشوائي. (مجاهد، 2016)

2- أساليب اختبار النموذج الملائم:

لتحديد النموذج المناسب للبيانات الطولية سوف نقوم بعرض أسلوبين، الأول: أسلوب الاختيار بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة والثاني: هو أسلوب الاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.

الأسلوب الأول: لاختيار طريقة التقدير المناسبة لبيانات الدراسة، يتم عادة البدء بالتأكد من وجود تلك الآثار غير الملحوظة، بمعنى هل هناك فعلا اختلافات بين الدول العربية أو عبر الفترات الزمنية للدراسة من أجل تطبيق طرق البانل (FEM) و(REM)، وهنا يتم اختبار النموذج بقاطع لكل دولة مقابل نموذج بقاطع مشترك، وفرض العدم هو افتراض التجانس(قاطع مشترك).

$(H_0 : \mu_1 = \mu_2 \dots = \mu_N)$ وبالنسبة للآثار الزمنية $(\gamma_1 = \gamma_2 \dots = \gamma_T H_0)$:، ويتم احتبار فرض العدم باستخدام إحصائية (Hausman–test) وفق الصيغة:

$$F = \frac{(R^2_{FEM} - R^2_{PRM})/(N-1)}{(1-R^2_{FEM})/(NT-N-K)} \rightarrow F(N-1, NT-N-K)$$

- حيث أنK هي عدد المعلمات المقدرة، R^2_{FEM} معامل التحديد لنموذج الآثار الثابتة، و δ_i معامل التحديد لنموذج القاطع المشترك.

الأسلوب الثاني: في حالة معنوية نموذج الآثار الثابتة (FEM) بوصفه نموذجا ملائما نقوم بالاختيار بينه وبين نموذج التأثيرات العشوائية (REM) لتحديد النموذج النهائي اللائم لبيانات الدراسة من خلال استخدام اختبار (Hausman test)، وتكون فرضية العدم كالتالي:

H0: نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم.

H1: نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم. (رتيعة، 2014)

المطلب الثالث: اختبارات تحديد النموذج الملائم

- **اختبار Hausman** (1980):

هو اختبار المواصفات التي تحدد ما إذا كانت معاملات التقديرين (الثابت والعشوائي)، مختلف إحصائيا، تحت الفرضية الصفرية الخالية من التعامد بين المتغيرات التفسيرية ومصطلح الخطأ لنموذج الآثار العشوائية، فتستند فرضية العدم على عدم وجود ذلك الارتباط، وعندما تكون كل من مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية متسقة، ولكن مقدرة التأثيرات العشوائية تكون هي الأكثر كفاءة، ويتبع توزيع كاي ذو درجة حرية K. بحيث يعطى بالعلاقة الآتية:

$$H = (\hat{\partial}_{ISDV} - \hat{\partial}_{MCG})[Var(\hat{\partial}_{ISDV}) - Var(\hat{\partial}_{MCG})]^{-1}(\hat{\partial}_{ISDV} - \hat{\partial}_{MCG})$$

إذا كان $H > X_{(5\%-k-1)}$ نلافض نموذج التأثير العشوائي ونختار نموذج التأثيرات الثابت الفردي.

- **اختبار فيشر المقيدF:**

يعطى بالصيغة الآتية:

$$F_{(N-1,NT-n-k)} = \frac{(R^2_{FEM} - R^2_{PRM})/(N-1)}{(1-R^2_{FEM})/(NT-N-K)}$$

حيث K هي عدد المعلمات المقدرة وأن R_{FEM} معامل التحديد عند استخدام نموذج التأثيرات الثابتة وPRM.

R يمثل معامل التحديد عند استخدام نموذج الانحدار التجميعي. تقارن نتيجة المعادلة مع

F(a,N−1,Nt−N−K)

المبحث الثاني: تحليل قياسي لعلاقة الاستثمار المحلي بالاستثمار الأجنبي المباشر.

نسعى من خلال هذا المبحث إلى عرض النموذج القياسي لعلاقة الاستثمار المحلي بالاستثمار الأجنبي المباشر في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة الممتدة من 1996إلى 2020.

المطلب الأول: صياغة النموذج ومتغيرات الدراسة

سنحاول من خلال هذه الدراسة القياسية تحديد علاقة الاستثمار المحلي بالاستثمار الأجنبي المباشر (12) من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة الممتدة 1996-2020، ويمكن الاعتماد على متغيرات الدراسة السابقة، وهذا حسب النموذج المرفق أدناه

$$DI = f(FDI, RGDP, TRAD, NER)$$

$$\ln DI_{it} = \beta_0 + \beta_1 \ln FDI_{it} + \beta_2 \ln RGDP_{it} + \beta_3 \ln TRAD_{it} + \beta_4 NER_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث يمثل المتغير التابع الاستثمار الأجنبي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي FDI.
أما المتغيرات المستقلة تمثلت في:

- الاستثمار المحلي
- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
- الانفتاح التجاري
- سعر الصرف الرسمي

النموذج ومتغيرات الدراسة:

نقوم في هذا المطلب بتحديد النموذج ومتغيرات الدراسة، وكذلك اختبار فترة الدراسة المناسبة.

1. مجتمع الدراسة ومصدرها:

أ- **مجتمع الدراسة:** تشمل عينة الدراسة عينة متكونة من 12 دولة من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ب- مصدر البيانات: اعتمدت الدراسة القياسية على استخدام نموذج الانحدار الذاتي بالتأخيرات الموزعة لمعطيات بانل (Static-Panel) بالاعتماد على سلسلة من البيانات السنوية من الفترة 1996إلى 2020 مستمدة من بيانات البنك الدولي من مؤشرات التنمية العالمية (WDI)، واستبعدت (08) دول من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

2. تقديم نموذج الدراسة:

من أجل دراسة علاقة الاستثمار الأجنبي بالاستثمار المحلي، تم صياغة النموذج ومتغيرات الدراسة بالاعتماد على دراسة (Anaman، 2018)

وعليه يكون النموذج كالتالي:

$$\ln DI_{it} = \beta_0 + \beta_1 \ln FDI_{it} + \beta_2 \ln RGDP_{it} + \beta_3 \ln TRAD_{it} + \beta_4 NER_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

DI: الاستثمار المحلي.

FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر.

RGDP: معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.

TRAD: يمثل الانفتاح التجاري.

NER: سعر الصرف الرسمي.

الخطأ العشوائي(α_{it})، المعلمة (β_0) تمثل الثابت، (β_i) تمثل المعلمات المقدرة للمتغيرات المستقلة، حيث (i) يمثل الدول و(t) يمثل السنوات.

الجدول (2-3): شرح متغيرات الدراسة ومصدر البيانات

الرمز	المتغير	المصدر
FDI	الاستثمار الاجنبي المباشر. صافي التدفقات الوافدة(% من إجمالي الناتج المحلي.	(WDI)
DI	إجمالي تكوين رأس المال الثابت(% من اجمالي الناتج المحلي)	(WDI)
RGDP	نمو اجمالي الناتج المحلي(%سنويا)	(WDI)
TRAD	الانفتاح التجاري: التجارة (% من إجمالي الناتج المحلي).	(WDI)
NER	سعر الصرف الرسمي(عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي متوسط الفترة).	(WDI)

المصدر: من إعداد الطالبتين.

المطلب الثاني: الخصائص الاحصائية لمتغيرات الدراسة.

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى دراسة الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة، وكانت حدود الدراسة 1996-2020.

1. **اختبار VIF(Vriance Inflation Factor).**

جدول رقم (3-3): معامل تضخم التباين.

المتغير	VIF
TRAD	**1.05**
NER	**1.04**
RGDP	**1.02**
DI	**1.02**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata14

من خلال الجدول المبين أعلاه لمعامل تضخم التباين نلاحظ أن قيمة (VIF<2.5) أي أنه يتم قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكل التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة، ورفض الفرض البديل الذي ينص على وجود مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات عند مستوى5%.

2. الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة

جدول رقم(4-3): بعض الخصائص الإحصائية للدراسة.

المتغيرات	Maxi	Min	Mean	Std.Dev
FDI	449.0828	-11.13528	9.244763	40.95914
DI	43.07444	0.7344631	23.02275	7.227515
RGDP	53.38179	-36.65815	3.695684	5.935898
TRAD	322.6765	0.268885	97.62867	59.91631
NER	42000	0.311675	1511.624	5651.714

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata14.

من خلال الجدول المبين أعلاه للخصائص الإحصائية بالنسبة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نلاحظ أن القيمة(449.0828) تمثل لنا أعلى استثمار أجنبي مباشر تملكه إحدى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. و(11.13528-) تمثل لنا أدنى استثمار أجنبي مباشر تملكه إحدى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمتوسط حسابي قيمته (9.244763) .

والقيمة(43.07444) تمثل لنا أعلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت من إجمالي الناتج المحلي والمتمثل في الاستثمار المحلي والذي تملكه إحدى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. و(0.7344631) تمثل لنا أدنى استثمار محلي تملكه إحدى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبمتوسط حسابي قدره (23.02275).

والقيمة (53.38179) تمثل لنا أعلى نمو إجمالي الناتج المحلي تملكه إحدى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. والقيمة (36.65815-) تمثل لنا أدنى نمو إجمالي الناتج المحلي تملكه إحدى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمتوسط حسابي قيمته (3.695684).

ونفس الشيء بالنسبة لمؤشر الانفتاح التجاري وسعر الصرف الرسمي.

المطلب الثالث: تحليل علاقة الارتباط بين المتغيرات.

جدول (5-3): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

	FDI	DI	RGDP	TRAD	NER
FDI	1.0000				
DI	-0.0142	1.0000			
RGDP	0.0007	-0.0855	1.0000		
TRAD	0.4276	-0.0957	0.0771	1.0000	
NER	-0.0518	0.0212	-0.0721	-0.1896	**1.0000**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الملحق(05) مخرجات برنامج Stata14.

من خلال الجدول المبين أعلاه لمعاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة نلاحظ وجود ارتباط موجب ضعيف بين الاستثمار الأجنبي المباشر و معدل نمو إجمالي الناتج المحلي والانفتاح التجاري. ووجود ارتباط سالب ضعيف بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف الرسمي وكذلك مع إجمالي تكوين رأس المال الثابت من إجمالي الناتج المحلي الذي يعبر عن الاستثمار المحلي.

ولقد لاحظنا أن أكبر معامل ارتباط سجل بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر (TRAD.FDI) حيث بلغت قيمته 42.76%، وأدنى معامل ارتباط سجل بين معدل نمو إجمالي الناتج المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر (RGDP.FDI) حيث بلغت قيمته 0.07%.

المبحث الثالث: تقدير نموذج Static- Panel وتفسير نتائجه

سنتعرف في هذا المبحث عن نماذج بيانات بانل الساكن وطرق المفاضلة بينهم لاختيار النموذج الملائم.

المطلب الاول: نتائج اختبار التجانس لمعاملات الانحدار(slop) حسب pesaran and yamagata(2008).

الجدول رقم(6-3): يمثل نتائج اختبار التجانس لمعاملات الانحدار(**SLOP**) حسب (2008) persaran , yamagata

الاختبار	قيمة الإحصاءة	قيمة الاحتمال
Delta	0.909	0.363
Delta Adj	1.043	0.297

المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برمجية stata 14.

الجدول (3-6) يوضح النتائج بناء على اختبار التجانس. باستخدام القيم المحسوبة (Delta) و (Delta Adj) ومن خلال قيم الاحتمال المتحصل عليها أكبر من 0.05 أي نقبل فرضية العدم التي تقضي بأن معاملات الانحدار كونها متجانسة، بالتالي استخدام نماذج البانل الساكن (Static Panel).

المطلب الثاني: تقدير نماذج بيانات بانل الساكن(Static Panel) والمفاضلة بينها.

سيتم في هذا الجزء من الدراسة تقدير النماذج الثلاثة الأساسية لبيانات البانل كمرحلة أولية، وفي المرحلة الثانية يتم استخدام الاختبارات المناسبة للمفاضلة بين هذه النماذج، وهذا لتحديد النموذج الملائم لدراسة أثر الاستثمار المحلي على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 1996-2020.

1- تقدير نماذج بيانات بانل الساكن

يبين الملحق (07)، نتائج تقدير نموذج البانل الساكن وفق طريقة الانحدار التجميعي (Pooled)، طريقة التأثيرات الثابتة (Fixed)، طريقة المربعات الصغرى باستخدام المتغيرات الصماء (LSDV) التي تكون نتائج تقدير معلماتها هي نفسها نتائج تقدير طريقة التأثيرات الثابتة مع إدراجها المقاطع حسب كل بلد، وطريقة التأثيرات العشوائية (Random).

2- المفاضلة بين النماذج

لغرض اختيار النموذج المناسب لبيانات الدراسة يجب القيام بمرحلة المفاضلة بين النماذج وذلك بالاعتماد على اختبارات مناسبة تساعدنا في اختيار النموذج الأفضل ومن بين هذه الاختبارات: اختبار فيشر(F-test) و اختبار هوسمان (Housman).

2-1- المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة:

لغرض تحديد أسلوب التحليل الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة تم استخدام اختبار (F-test)

لإجراء اختبارات المفاضلة بين أسلوب (PRM) وأسلوب (FEM) حيث أن:

H_0: النموذج التجميعي (PRM) هو الملائم.

H_1: نموذج الآثار الثابتة (FEM) هو الملائم.

2-2- المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية:

يمكننا من خلال اختبار(Housman) المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية حيث:

H_0: نموذج التأثيرات العشوائية(REM) هو الملائم.

H_1: نموذج الآثار الثابتة (FEM)هو الملائم.

ولقد تم تلخيص النتائج في الجدول التالي:

الجدول (7-3): اختبار المفاضلة لاختيار نموذج البانل الساكن الملائم.

الاختبار	المفاضلة بين	القيمة المحسوبة	الاحتمال	القرار
Fisher	Pooled/Fixed	2.44	0.0064	Fixed
Husman	Fixed/ Random	8.39	0.0784	Random

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج Stata14

من خلال الجدول رقم(3-7)، نلاحظ أن النموذج الأفضل لتقدير نموذج البانل الساكن هو نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed)، مقارنة مع نموذج الانحدار التجميعي (Pooled) حيث نجد أن الإحصائية (Fisher) معنوية عند 1%، بالتالي رفض فرضية العدم التي تحكم بتجانس قواطع الدول وقبول الفرضية البديلة التي تحكم بعدم تجانس قواطع الدول. وبمقارنة نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، وباستخدام اختبار (Husman) تم قبول فرضية

العدم ورفض الفرضية البديلة التي تنص على قبول نموذج التأثيرات الثابتة، وبالتالي فإن نموذج التأثيرات العشوائية (Random)هو النموذج الملائم لدراسة أثر الاستثمار المحلي على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة (1996–2020).

المطلب الثالث: الاختبارات التشخصية لنموذج التأثيرات العشوائية.

في هذا الجزء من الدراسة سنقوم بإعداد اختبارات تشخيصية لنموذج التأثيرات العشوائية للكشف عن المشاكل القياسية التي يعاني منها هذا النموذج، ومن ثم التخلص من هذه المشاكل باستخدام الطرق المناسبة.

1- الاختبارات التشخيصية

يظهر الجدول رقم (3–8) مجموعة من الاختبارات التشخيصية لنموذج التأثيرات العشوائية قيد الدراسة، وتتمثل هذه الاختبارات في كل من اختبار مشكلة الارتباط الذاتي، اختبار مشكلة عدم ثبات التباين واختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين المقاطع.

الجدول (8–3): يمثل الاختبارات التشخيصية لنموذج التأثيرات العشوائية.

الاختبار	اسم الاختبار	القيمة	الاحتمال
الارتباط الذاتي	Wooldridge test	4819.762	0.0000
عدم تجانس التباين	Lagrange Multiplier LM Test	1.18e+05	0.0000
	Likelihood Ratio LR Test	2335.2839	0.0000
	Wald Test	1.02e+08	0.0000
الارتباط الذاتي بين المقاطع	CD test pesaran	4.085	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج Stata14.

1-1 اختبار مشكلة الارتباط الذاتي:

من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن نتائج اختبار (Wooldridge test) تشير إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة الارتباط الذاتي، حيث أن القيمة الاحتمالية المقابلة لهذا الاختبار تساوي إلى 0.0000 وهي أقل من (5%)

2-1 اختبار مشكلة عدم ثبات التباين:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-8) أن نتائج اختبار (LR Test) تشير إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة عدم ثبات التباين، إذ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لهذا الاختبار تساوي 0.0000 وهي أقل من (5%).

3-1 اختبار الارتباط الذاتي بين المقاطع:

يظهر من خلال الجدول رقم (3-8) أن نتائج اختبار(CD test pesaran) تشير إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المقاطع، حيث أن قيمة الاحتمالية المقابلة لهذا الاختبار تساوي إلى 0.0000 وهي أقل من(5%).

2- تقدير أثر الاستثمار المحلي على الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام طريقة (FGLS)

من أجل التخلص من المشاكل التي يعاني منها نموذج التأثيرات العشوائية الخاص بدراسة أثر الاستثمار المحلي على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، سنقوم بتطبيق طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS)، حيث تسمح هذه الطريقة بالتخلص من المشاكل القياسية الثلاثة التي يعاني منها نموذج التأثيرات العشوائية، موضحة في الملحق رقم(13).

```
. xtgls FDI DI RGDP TRAD NER, panel (hetero) corr(ar1 or psar1)

Cross-sectional time-series FGLS regression

Coefficients:  generalized least squares
Panels:        heteroskedastic
Correlation:   common AR(1) coefficient for all panels  (0.8029)

Estimated covariances      =        12          Number of obs     =         300
Estimated autocorrelations =         1          Number of groups  =          12
Estimated coefficients     =         5          Time periods      =          25
                                                Wald chi2(4)      =        5.77
                                                Prob > chi2       =      0.2166
```

FDI	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
DI	.0307502	.0560147	0.55	0.583	-.0790366	.1405369
RGDP	-.0043392	.0286971	-0.15	0.880	-.0605845	.0519061
TRAD	.0386596	.0170138	2.27	0.023	.0053132	.0720059
NER	-.0000144	.0000607	-0.24	0.813	-.0001335	.0001047
_cons	-1.271523	1.836049	-0.69	0.489	-4.870112	2.327066

تبين نتائج التقدير أعلاه ما يلي:

تظهر نتائج التقدير أن مؤشر الانفتاح التجاري له تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بحيث أظهرا نتائج التقدير وجود تأثير إيجابي ومعنوي للانفتاح التجاري (TRAD) على الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى معنوية 5%،

مما يشير إلى أنه كلما ارتفع مستوى الانفتاح التجاري، زاد احتمال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فعند زيادة مؤشر الانفتاح التجاري بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمقدار(0.038).

وبالتالي على الحكومة تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات الإنتاج في البلاد، والعمل على تحسين جودة الانفتاح التجاري والحفاظ على العلاقات الاقتصادية مع البلدان الأخرى لزيادة الانفتاح التجاري.

وتظهر نتائج التقدير أن متغيرة الاستثمار المحلي (DI)، فقد جاءت إشارتها موجبة وغير معنوية إحصائيا.

بينت نتائج التقدير أن نمو إجمالي الناتج المحلي (RGDP) لا يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا يرجع إلى أن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لا تعتمد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبالتالي فيمكن القول أن هناك بعض الدول تعتمد على البترول ومن ضمنها الجزائر فهي غير معتمدة على الاستثمارات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لزيادة نموها الاقتصادي.

أما بالنسبة لمتغير سعر الصرف الرسمي (NER)، فقد جاءت اشارته سالبة وغير معنوية إحصائيا، إذ أنه كلما يزداد سعر الصرف الرسمي، كلما تقل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

خلاصة الفصل

سعت هذه الدراسة إلى تقدير أثر الاستثمار المحلي على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة (1996–2020)، ولتحقيق هذا الغرض تم اختيار عينة مكونة من 12 دولة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبعد عدة محاولات لتقدير أثر الاستثمار المحلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، تم تقدير نماذج بانل الساكن(Static panel) باستخدام ثلاثة نماذج وهي: نموذج الانحدار التجميعي (PRM)، نموذج التأثيرات الثابتة(FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM)، وبعد إجراء اختبارات المفاضلة بين النماذج تبين لنا أن نموذج التأثيرات العشوائية (REM) هو النموذج الملائم للدراسة.

بعد القيام بعدة اختبارات تشخيصية لنموذج التأثيرات العشوائية المختار، تبين أن هذا النموذج يعاني من ثلاثة مشاكل أساسية تتمثل في كل من مشكلة الارتباط الذاتي، مشكلة عدم ثبات التباين ومشكلة الارتباط الذاتي بين المقاطع، ومن أجل التخلص من هذه المشاكل التي يعاني منها نموذج التأثيرات العشوائية، قمنا بتطبيق طريقة (FGLS) التي تسمح بالتخلص من المشاكل القياسية الثلاثة التي يعاني منها النموذج، وهذا من خلال تصحيح الاخطاء المعيارية للمعلمات. وعند تقدير النموذج باستخدام هذه الطريقة اتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتأثر بالاستثمار المحلي.

خاتمة

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة حاولنا إيجاد أثر الاستثمار المحلي على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة (1996-2020) حيث تبين لنا مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل اقتصاد دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لكونه الحل الأمثل لمعالجة أغلب المشاكل الاقتصادية، فكان لابد على هذه الدول البحث عن السبل والطرق التي من شأنها أن تؤدي إلى جلب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن رغم هذا فإن أغلب المتعاملين الاقتصاديين الخواص ينتقدون الاستثمار في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بينها الجزائر وذلك لعدة أسباب منها تباطؤ هذه الدول في مسارها نحو التحرير ولا مركزية النظام الاقتصادي، ومن المشاكل الحقيقية هو ارتباط هذه الدول بقطاع المحروقات، ضف إلى ذلك البيروقراطية وعدم فعالية النظام القانوني، وهذا ما انعكس سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

النتائج والتوصيات

أ- النتائج:

- لا يوجد أثر المزاحمة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهذا ما ينعكس على الفرضية الأولى.
- انفتاح الدول تجاريا يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- لا يوجد تأثير بين إجمالي الناتج المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهذا ما ينعكس على الفرضية الثالثة.

ب-التوصيات:

- العمل على تعزيز الروابط بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي وذلك بالبحث على آليات للعمل المشترك ومحاولة نقل التكنولوجيا وتقاسم الأرباح وتعزيز التنمية الاقتصادية في البلد المضيف.
- العمل على تمويل المشاريع التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وليس المشاريع التي تخدم مصالح الشركات متعددة الجنسيات.

- ضرورة التحول من مشاريع إنتاج وتصدر المواد الخام إلى المشاريع التي تنتج سلع إنتاجية تساهم في العملية التنموية عن طريق تحسين مناخها الاستثماري وتطبيق خصخصة بعض القطاعات وإنشاء المناطق الصناعية الحرة معفية من الضرائب والرسوم الجمركية وإزالة القيود الفنية أمام التجارة وأمام حرية تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود.
- العمل على تطوير الأسواق المالية المحلية الناشئة بهدف تحسين كفاءة عمليات تعبئة المدخرات المحلية في الجزائر لتمويل عملية التنمية، عن طرق رفع مستوى الدخل الحقيقي وترشيد الاستهلاك ومحاربة ظاهرة المحاكاة والتقليد وأن يكون للاستثمارات الأجنبية دور مكمل للاستثمارات المحلية وليس بديلا عنها.
- ضرورة الاستفادة من تجارب بعض الدول النامية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

الملحق رقم (01): يمثل الدول المختارة في الدراسة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الأردن	JOR	تونس	TUN
البحرين	BHR	إيران	IRN
الجزائر	DZA	مصر	EGY
العراق	IRQ	عمان	OMN
المغرب	MAR	لبنان	LBN
سوريا	SAU	مالطة	MLT

الملحق رقم (02): يمثل بيانات ومتغيرات الدراسة.

country1	Years	id	DI	FDI	RGDP	TRAD	NER
JOR	1996	1	29,41244	0,223932	2,08702	131,0429	0,709
JOR	1997	1	25,79051	4,980976	3,308476	120,7313	0,709
JOR	1998	1	21,16816	3,918115	3,012172	109,0516	0,709
JOR	1999	1	23,41236	1,938482	3,389531	104,4809	0,709
JOR	2000	1	21,11549	10,79447	4,245712	110,3337	0,709
JOR	2001	1	19,41932	3,048548	5,269957	109,2844	0,708983
JOR	2002	1	18,94771	2,486032	5,783808	114,0395	0,709
JOR	2003	1	20,62328	5,364709	4,161667	115,7065	0,709
JOR	2004	1	24,78656	8,20945	8,567215	134,6253	0,709
JOR	2005	1	30,62844	15,76406	8,146595	146,9128	0,709
JOR	2006	1	25,45206	23,53737	8,092975	141,7479	0,709
JOR	2007	1	27,48321	15,32469	8,17617	145,993	0,709
JOR	2008	1	29,39402	12,47589	7,232319	140,9129	0,709667
JOR	2009	1	29,89342	9,834179	5,02371	112,152	0,71
JOR	2010	1	28,89644	6,222476	2,314834	114,2227	0,71
JOR	2011	1	26,90087	5,033359	2,73718	118,6997	0,71
JOR	2012	1	21,18471	4,894807	2,429358	117,8556	0,71
JOR	2013	1	20,36615	5,649772	2,609947	111,4515	0,71
JOR	2014	1	20,55514	5,912049	3,384078	109,9388	0,71

0,71	95,35791	2,496529	4,147202	20,4243	1	2015	**JOR**
0,71	88,72072	1,994181	3,892851	18,46509	1	2016	**JOR**
0,71	90,16352	2,087115	4,90164	19,99132	1	2017	**JOR**
0,71	88,53152	1,934092	2,224278	16,12481	1	2018	**JOR**
0,71	85,68805	1,955466	1,63971	10,86013	1	2019	**JOR**
0,71	65,37192	−1,55138	1,643173	10,57687	1	2020	**JOR**
0,376	164,1154	4,110006	33,56602	12,38286	2	1996	**BHR**
0,376	148,5821	3,093	5,186229	11,97587	2	1997	**BHR**
0,376	128,4891	4,790003	2,90202	14,0295	2	1998	**BHR**
0,376	141,8317	4,299999	6,853	13,57702	2	1999	**BHR**
0,376	135,8091	5,30007	4,011546	16,38842	2	2000	**BHR**
0,376	127,0263	2,490948	0,895244	16,97367	2	2001	**BHR**
0,376	131,1336	3,348551	2,261809	23,11181	2	2002	**BHR**
0,376	128,0916	6,296442	4,665544	23,57227	2	2003	**BHR**
0,376	140,7373	6,980961	6,58021	22,51388	2	2004	**BHR**
0,376	148,3135	6,768998	6,566594	25,68651	2	2005	**BHR**
0,376	147,1042	6,467	15,75087	29,49945	2	2006	**BHR**
0,376	137,7851	8,29396	8,082432	33,55127	2	2007	**BHR**
0,376	145,8825	6,245011	6,977578	34,52267	2	2008	**BHR**
0,376	117,9637	2,539886	1,121053	25,25992	2	2009	**BHR**
0,376	120,4724	4,334299	0,6058	26,04552	2	2010	**BHR**
0,376	174,1553	1,983515	2,713494	21,06664	2	2011	**BHR**
0,376	185,8847	3,728108	5,023465	26,83731	2	2012	**BHR**
0,376	191,8726	5,41684	11,45597	24,76371	2	2013	**BHR**
0,376	175,5678	4,350391	4,548431	25,60026	2	2014	**BHR**
0,376	154,9314	2,485379	0,208993	24,07204	2	2015	**BHR**
0,376	139,6206	3,558128	0,754929	25,76411	2	2016	**BHR**
0,376	143,0867	4,29095	1,462723	28,34946	2	2017	**BHR**
0,376	150,8124	2,136701	0,29409	29,48847	2	2018	**BHR**
0,376	141,7035	2,141377	3,884165	29,01433	2	2019	**BHR**
0,376	146,258	−5,08518	2,898564	29,2514	2	2020	**BHR**
54,74893	53,70515	4,099998	0,575183	24,87938	3	1996	**DZA**

57,70735	52,24391	1,1	0,53967	22,95159	3	1997	**DZA**
58,73896	45,09445	5,100004	1,258826	25,7481	3	1998	**DZA**
66,57388	50,92911	3,200002	0,599499	24,39008	3	1999	**DZA**
75,25979	62,85834	3,8	0,511221	20,67724	3	2000	**DZA**
77,21502	58,70616	3	2,033266	22,83977	3	2001	**DZA**
79,6819	61,13417	5,6	1,876239	24,57141	3	2002	**DZA**
77,39498	62,12477	7,2	0,939901	24,08773	3	2003	**DZA**
72,06065	65,70142	4,3	1,036824	24,01813	3	2004	**DZA**
73,27631	71,2786	5,9	1,120174	22,37032	3	2005	**DZA**
72,64662	70,73001	1,7	1,573137	23,16564	3	2006	**DZA**
69,2924	71,93813	3,4	1,249647	26,32475	3	2007	**DZA**
64,5828	76,68452	2,4	1,543039	29,23243	3	2008	**DZA**
72,64742	71,32433	1,6	2,001975	38,23645	3	2009	**DZA**
74,38598	69,86666	3,6	1,426964	36,28319	3	2010	**DZA**
72,93788	67,4743	2,9	1,285535	31,67082	3	2011	**DZA**
77,53597	65,40498	3,4	0,717693	30,79911	3	2012	**DZA**
79,3684	63,61082	2,8	0,806601	34,18382	3	2013	**DZA**
80,57902	62,41432	3,8	0,702589	36,81533	3	2014	**DZA**
100,6914	59,69513	3,7	−0,32401	42,25688	3	2015	**DZA**
109,4431	55,92567	3,2	1,023696	43,07444	3	2016	**DZA**
110,973	55,3214	1,3	0,72326	40,78134	3	2017	**DZA**
116,5938	58,06549	1,1	0,838207	40,2641	3	2018	**DZA**
119,3536	51,84171	1	0,804111	38,55708	3	2019	**DZA**
126,7768	45,84199	−5,1	0,776992	41,01818	3	2020	**DZA**
2002,387	0,026888	11,02079	−0,01911	0,734463	4	1996	**IRQ**
2002,387	106,1882	21,23794	0,005553	1,675254	4	1997	**IRQ**
2002,387	132,2432	34,8571	0,035834	2,406095	4	1998	**IRQ**
2002,39	138,3146	17,58227	0,017884	2,189213	4	1999	**IRQ**
2002,403	125,3366	16,92167	−6,6E−05	2,918028	4	2000	**IRQ**
2002,405	126,7803	1,76148	−0,0184	6,127233	4	2001	**IRQ**
2002,373	119,762	−8,19847	−0,00099	5,360612	4	2002	**IRQ**
1727,895	154,2345	−36,6582	4,561717	10,65096	4	2003	**IRQ**

1453,417	120,234	53,38179	0,819048	5,368255	4	2004	**IRQ**
1472	115,7425	1,67189	1,031531	13,84722	4	2005	**IRQ**
1467,417	89,65052	5,646298	0,587963	17,69172	4	2006	**IRQ**
1254,567	74,09285	1,885572	1,093913	6,756403	4	2007	**IRQ**
1193,083	81,05554	8,228107	1,409952	14,80043	4	2008	**IRQ**
1170	78,68738	3,379299	1,43143	10,31148	4	2009	**IRQ**
1170	73,49748	6,402565	1,007965	16,19896	4	2010	**IRQ**
1170	72,17133	7,546471	1,120863	17,14249	4	2011	**IRQ**
1166,167	73,60868	13,93643	1,559615	15,00238	4	2012	**IRQ**
1166	67,41002	7,628571	−0,99528	20,11666	4	2013	**IRQ**
1166	68,98249	0,197017	−4,45521	20,96529	4	2014	**IRQ**
1167,333	69,59177	4,722864	−4,54159	26,01722	4	2015	**IRQ**
1182	54,58832	13,78737	−3,75499	14,57577	4	2016	**IRQ**
1184	59,78091	−1,81975	−2,68799	14,58515	4	2017	**IRQ**
1182,75	65,80179	2,633851	−2,14855	3,498149	4	2018	**IRQ**
1182	68,56118	5,957328	−1,30822	2,844911	4	2019	**IRQ**
1192	67,18149	−15,6731	−1,88694	3,17153	4	2020	**IRQ**
8,715876	47,09554	12,37288	0,828039	21,81302	5	1996	**MAR**
9,527107	51,15015	−1,5607	2,75709	22,75863	5	1997	**MAR**
9,604416	50,79768	7,238553	0,738436	24,22639	5	1998	**MAR**
9,804419	53,98669	1,081333	1,986389	26,25413	5	1999	**MAR**
10,62564	59,16183	1,912873	1,097744	26,97292	5	2000	**MAR**
11,30298	59,418	7,319967	7,158102	25,85449	5	2001	**MAR**
11,02058	60,53409	3,12145	1,137291	26,32858	5	2002	**MAR**
9,574383	58,32774	5,961162	4,442277	25,9274	5	2003	**MAR**
8,868017	61,59653	4,797018	1,498214	27,29278	5	2004	**MAR**
8,865008	67,91485	3,29164	2,679706	28,48692	5	2005	**MAR**
8,795583	71,49629	7,574632	3,58502	29,16918	5	2006	**MAR**
8,192333	78,48717	3,531594	3,575095	32,15542	5	2007	**MAR**
7,750325	85,67282	5,923278	2,666048	34,41717	5	2008	**MAR**
8,0571	67,9151	4,243757	2,12097	31,66204	5	2009	**MAR**
8,417158	75,24763	3,815718	1,330904	30,65621	5	2010	**MAR**

8,089875	83,4268	5,245697	2,487275	31,49521	5	2011	**MAR**
8,628445	85,12492	3,009961	2,892094	32,59773	5	2012	**MAR**
8,405504	80,02056	4,535424	3,146164	30,79284	5	2013	**MAR**
8,406337	81,77227	2,669494	3,20253	29,85133	5	2014	**MAR**
9,764348	77,19804	4,536378	3,214983	28,36895	5	2015	**MAR**
9,807476	80,8606	1,059856	2,084338	30,03132	5	2016	**MAR**
9,691998	83,99917	4,254603	2,443511	28,61591	5	2017	**MAR**
9,386102	87,97578	3,148503	3,00127	28,39373	5	2018	**MAR**
9,617076	87,22552	2,607935	1,435571	27,64385	5	2019	**MAR**
9,496847	77,48203	−6,29325	1,53671	26,4485	5	2020	**MAR**
3,75	66,65386	2,637424	−0,71061	17,30892	6	1996	**SAU**
3,75	65,18812	1,103782	1,831406	17,57604	6	1997	**SAU**
3,75	56,08838	2,893363	2,91838	20,52277	6	1998	**SAU**
3,75	57,84609	−3,76329	−0,48166	19,49018	6	1999	**SAU**
3,75	68,16645	5,625416	−0,99257	17,35293	6	2000	**SAU**
3,75	63,56063	−1,21074	0,010666	18,26103	6	2001	**SAU**
3,75	64,59278	−2,81917	−0,3239	18,01153	6	2002	**SAU**
3,75	69,8312	11,24206	−0,27177	18,29998	6	2003	**SAU**
3,75	75,0828	7,958442	−0,12921	19,15651	6	2004	**SAU**
3,75	81,95405	5,57385	3,683049	19,31236	6	2005	**SAU**
3,75	89,9446	2,788402	4,853586	20,45216	6	2006	**SAU**
3,75	94,8633	1,84713	5,846305	23,65158	6	2007	**SAU**
3,75	96,10264	6,249773	7,590633	22,80375	6	2008	**SAU**
3,75	84,85834	−2,05925	8,496352	25,7565	6	2009	**SAU**
3,75	82,54981	5,039484	5,534324	24,43087	6	2010	**SAU**
3,75	85,54352	9,996847	2,429579	22,59675	6	2011	**SAU**
3,75	83,51179	5,411445	1,65527	22,27995	6	2012	**SAU**
3,75	82,70905	2,699255	1,187267	23,65974	6	2013	**SAU**
3,75	80,64047	3,652482	1,059269	25,18245	6	2014	**SAU**
3,75	71,12014	4,106409	1,244292	29,8524	6	2015	**SAU**
3,75	61,86204	1,670625	1,155547	26,12511	6	2016	**SAU**
3,75	64,18499	−0,7415	0,206052	24,48426	6	2017	**SAU**

3,75	66,68677	2,434111	0,539986	20,97991	6	2018	SAU
3,75	63,65976	0,331436	0,57538	22,09525	6	2019	SAU
3,75	50,60238	−4,10658	0,771187	22,73591	6	2020	SAU
0,973408	85,72035	7,146081	1,216796	23,19433	7	1996	TUN
1,105908	80,50071	5,440943	1,651879	23,67173	7	1997	TUN
1,138725	79,97946	4,783763	2,984528	24,03424	7	1998	TUN
1,186225	77,90511	6,054635	1,513795	24,35497	7	1999	TUN
1,370683	82,63911	4,709973	3,496071	25,16665	7	2000	TUN
1,438713	89,5522	3,796272	2,046198	25,32508	7	2001	TUN
1,421733	85,34218	1,322557	3,414993	24,76384	7	2002	TUN
1,288458	82,39034	4,7024	1,965111	22,90039	7	2003	TUN
1,245467	86,92534	6,235791	1,89894	22,12882	7	2004	TUN
1,297433	90,25125	3,486546	2,208393	21,44993	7	2005	TUN
1,331025	93,94093	5,2441	9,424557	22,58361	7	2006	TUN
1,281358	104,0594	6,709521	3,894079	23,04325	7	2007	TUN
1,232142	114,3437	4,237782	5,797189	23,62881	7	2008	TUN
1,350275	93,01688	3,04345	3,509946	24,33347	7	2009	TUN
1,4314	100,1505	3,511164	2,888127	26,00767	7	2010	TUN
1,407783	100,1062	−1,66419	0,899087	23,1108	7	2011	TUN
1,561892	101,5506	3,913276	3,285204	23,85621	7	2012	TUN
1,624658	98,95553	2,143064	2,174484	23,31016	7	2013	TUN
1,697675	96,10663	2,706609	2,038447	21,53858	7	2014	TUN
1,961625	87,19458	1,000181	2,119966	20,98145	7	2015	TUN
2,148033	86,80291	1,117426	1,403423	20,49761	7	2016	TUN
2,419425	95,76303	2,244201	1,923292	20,04629	7	2017	TUN
2,646867	104,298	2,510907	2,323083	19,65373	7	2018	TUN
2,934433	100,0305	1,401977	1,938002	19,85001	7	2019	TUN
2,812358	102,1643	−9,18237	1,422794	19,75187	7	2020	TUN
1751,186	35,2213	5,197121	0,021594	31,46452	8	1996	IRN
1753,345	32,64956	0,498326	0,046524	32,65023	8	1997	IRN
1752,286	29,22822	2,174203	0,021763	32,63835	8	1998	IRN
1753,355	34,88541	0,934516	0,030743	31,84427	8	1999	IRN

1764,856	41,25725	5,808899	0,035587	31,30545	8	2000	IRN
1753,986	40,53557	0,853698	0,32166	35,7994	8	2001	IRN
6907,034	48,17269	7,287152	2,736115	33,24578	8	2002	IRN
8193,888	50,67911	8,711979	1,874034	32,65808	8	2003	IRN
8613,989	51,31386	4,383944	1,598214	31,23818	8	2004	IRN
8963,959	54,4405	3,189804	1,275851	28,55717	8	2005	IRN
9170,943	53,16736	4,999795	0,870277	27,2471	8	2006	IRN
9281,152	49,88731	8,155774	0,576707	28,34212	8	2007	IRN
9428,528	48,2294	0,250857	0,480188	31,92269	8	2008	IRN
9864,302	43,69958	1,007385	0,716485	30,8549	8	2009	IRN
10254,18	43,77064	5,797938	0,749572	27,35283	8	2010	IRN
10616,31	43,19129	2,645718	0,736394	26,76826	8	2011	IRN
12175,55	47,37306	−7,44456	0,778424	28,31637	8	2012	IRN
18414,45	50,3314	−0,19407	0,662609	25,38373	8	2013	IRN
25941,66	44,60442	4,603419	0,486609	26,05045	8	2014	IRN
29011,49	39,0173	−1,32065	0,532535	22,72409	8	2015	IRN
30914,85	43,21446	13,39624	0,80673	20,25467	8	2016	IRN
33226,3	48,78064	3,755196	1,126991	19,73653	8	2017	IRN
40864,33	65,05084	−6,02597	0,806165	20,78736	8	2018	IRN
42000	56,17306	−6,78422	0,58394	22,314	8	2019	IRN
42000	51,29437	3,388262	0,659552	27,4639	8	2020	IRN
3,391483	46,94856	4,988731	0,940415	23,9269	9	1996	EGY
3,38875	43,73825	5,492355	1,135376	25,75434	9	1997	EGY
3,388	41,92763	5,575497	1,268437	21,34607	9	1998	EGY
3,39525	38,36151	6,053439	1,174393	20,81401	9	1999	EGY
3,47205	39,01794	6,370004	1,236997	18,94996	9	2000	EGY
3,973	39,81043	3,535252	0,527385	17,72562	9	2001	EGY
4,499667	40,98707	2,390204	0,759753	17,81776	9	2002	EGY
5,850875	46,17964	3,193455	0,295684	16,31212	9	2003	EGY
6,196242	57,81991	4,092072	1,590836	16,39316	9	2004	EGY
5,778833	62,95265	4,471744	5,999509	17,91205	9	2005	EGY
5,733167	61,51854	6,843838	9,348567	18,7374	9	2006	EGY

5,635433	65,07787	7,087827	8,876336	20,85686	9	2007	**EGY**
5,4325	71,68063	7,156284	5,831413	22,28193	9	2008	**EGY**
5,544553	56,55344	4,6736	3,548351	20,6921	9	2009	**EGY**
5,621943	47,93635	5,147235	2,916017	19,21326	9	2010	**EGY**
5,932828	45,25563	1,764572	−0,20454	16,70676	9	2011	**EGY**
6,056058	40,71177	2,2262	1,002341	14,69327	9	2012	**EGY**
6,870325	40,37304	2,185466	1,453434	12,98711	9	2013	**EGY**
7,077609	36,92019	2,915912	1,50925	12,4456	9	2014	**EGY**
7,691258	34,84594	4,372019	2,102581	13,65479	9	2015	**EGY**
10,0254	30,24655	4,346643	2,438563	14,46958	9	2016	**EGY**
17,78253	45,1268	4,181221	3,142826	14,82133	9	2017	**EGY**
17,76729	48,27827	5,314121	3,260263	16,25051	9	2018	**EGY**
16,77058	43,24045	5,557684	2,972837	17,99666	9	2019	**EGY**
15,75917	33,75918	3,569669	1,602124	13,6567	9	2020	**EGY**
0,3845	85,57615	3,04594	0,396655	13,69525	10	1996	**OMN**
0,3845	88,62797	6,033512	0,407262	17,64513	10	1997	**OMN**
0,3845	92,26179	2,642338	0,728732	31,03699	10	1998	**OMN**
0,3845	87,61944	0,331496	0,257159	22,3205	10	1999	**OMN**
0,3845	92,89729	6,551067	0,420352	15,45066	10	2000	**OMN**
0,3845	96,49054	4,482802	0,02674	17,05837	10	2001	**OMN**
0,3845	95,78795	−1,1009	0,542293	18,64456	10	2002	**OMN**
0,3845	97,00044	−2,66859	0,11541	21,91688	10	2003	**OMN**
0,3845	101,5472	1,292206	0,448452	24,3695	10	2004	**OMN**
0,3845	99,11099	2,490221	4,949366	22,01588	10	2005	**OMN**
0,3845	98,55502	5,371889	4,288769	23,86938	10	2006	**OMN**
0,3845	108,8718	4,452684	7,917523	28,66548	10	2007	**OMN**
0,3845	108,6069	8,200078	4,846669	30,61873	10	2008	**OMN**
0,3845	105,006	6,112395	3,070626	33,30616	10	2009	**OMN**
0,3845	96,38656	1,713985	1,911965	21,66616	10	2010	**OMN**
0,3845	101,6407	2,89461	2,102189	28,55278	10	2011	**OMN**
0,3845	102,0742	8,863122	1,561203	27,65296	10	2012	**OMN**
0,3845	112,5432	5,227704	1,792864	29,94413	10	2013	**OMN**

0,3845	102,2782	1,292252	1,387658	29,82734	10	2014	**OMN**
0,3845	96,3756	5,017058	−2,76002	34,01136	10	2015	**OMN**
0,3845	82,86219	5,046424	3,015197	39,29899	10	2016	**OMN**
0,3845	88,95283	0,304058	3,607982	33,32165	10	2017	**OMN**
0,3845	89,27922	1,287104	6,492724	30,49142	10	2018	**OMN**
0,3845	86,47613	−1,12921	4,970259	28,95326	10	2019	**OMN**
0,3845	81,0495	−3,20094	3,865762	28,89951	10	2020	**OMN**
1571,444	68,09661	11,28594	0,584359	34,7925	11	1996	**LBN**
1539,45	62,0866	1,054967	11,42468	29,46392	11	1997	**LBN**
1516,132	54,7172	3,665724	6,580225	28,40644	11	1998	**LBN**
1507,5	50,81417	−0,52558	5,012212	22,91118	11	1999	**LBN**
1507,5	50,1153	1,341872	5,755817	21,02613	11	2000	**LBN**
1507,5	55,55681	3,839669	8,23755	20,77273	11	2001	**LBN**
1507,5	51,04253	3,42315	6,975529	19,39942	11	2002	**LBN**
1507,5	54,09083	3,227098	14,24106	19,7886	11	2003	**LBN**
1507,5	90,9728	6,679445	8,973516	22,36727	11	2004	**LBN**
1507,5	92,76266	2,685779	12,20385	21,98658	11	2005	**LBN**
1507,5	91,0694	1,549515	12,14444	21,91662	11	2006	**LBN**
1507,5	97,96771	9,310623	13,59783	24,48521	11	2007	**LBN**
1507,5	106,6257	9,069128	14,88052	27,31841	11	2008	**LBN**
1507,5	90,39784	10,23216	13,56966	28,04248	11	2009	**LBN**
1507,5	95,09665	7,975136	11,13279	25,03619	11	2010	**LBN**
1507,5	102,1399	0,86734	7,85694	25,63543	11	2011	**LBN**
1507,5	88,50691	2,540542	7,065391	25,2861	11	2012	**LBN**
1507,5	86,12063	3,811022	5,672831	26,99563	11	2013	**LBN**
1507,5	79,75381	2,45366	5,947032	24,35597	11	2014	**LBN**
1507,5	71,64303	0,58171	4,312892	21,65972	11	2015	**LBN**
1507,5	67,40468	1,582055	4,998091	22,07083	11	2016	**LBN**
1507,5	68,074	0,782014	4,730275	20,90957	11	2017	**LBN**
1507,5	67,79468	−1,70217	4,80859	19,97233	11	2018	**LBN**
1507,5	61,09264	−7,15725	3,954632	13,54816	11	2019	**LBN**
1507,5	45,56102	−21,4643	9,014484	5,622553	11	2020	**LBN**

0,360456	237,9779	3,777336	8,187438	25,01577	12	1996	MLT
0,385966	226,2872	5,25698	3,611359	22,88639	12	1997	MLT
0,38846	225,362	5,125601	8,060816	24,04994	12	1998	MLT
0,398898	228,1708	4,719975	16,18481	22,13517	12	1999	MLT
0,43815	248,6258	19,68127	18,26226	22,7032	12	2000	MLT
0,450042	221,4788	−1,1747	10,19696	20,44286	12	2001	MLT
0,43362	223,9062	2,565263	−11,1353	16,71269	12	2002	MLT
0,377233	217,8937	4,074069	16,72917	21,12074	12	2003	MLT
0,344663	212,6474	0,140268	122,4816	21,02971	12	2004	MLT
0,345777	217,6022	3,383594	339,7879	22,83669	12	2005	MLT
0,340894	253,8366	2,510142	369,3449	22,47817	12	2006	MLT
0,311675	262,3171	4,774706	449,0828	22,94866	12	2007	MLT
0,679923	298,8181	3,826359	163,2245	20,03687	12	2008	MLT
0,716958	294,9501	−1,13387	16,61465	18,28427	12	2009	MLT
0,754309	301,8367	5,543639	102,3137	20,99256	12	2010	MLT
0,718414	319,7034	0,467051	80,99366	18,16216	12	2011	MLT
0,778338	322,6765	4,117707	35,12488	17,606	12	2012	MLT
0,752945	304,3286	5,473356	4,83391	16,52387	12	2013	MLT
0,752728	287,6414	7,633538	1,340744	16,65982	12	2014	MLT
0,901296	299,4702	9,608133	32,82448	24,19964	12	2015	MLT
0,903421	289,5451	4,090917	23,68322	24,19042	12	2016	MLT
0,885206	283,7498	8,119425	29,42407	21,70644	12	2017	MLT
0,846773	268,9043	5,179225	30,03654	21,04455	12	2018	MLT
0,893276	271,4357	5,539566	27,96296	21,57913	12	2019	MLT
0,875506	271,5468	−7,00113	29,95136	22,03884	12	2020	MLT

الملحق رقم(03): يمثل معامل تضخم (**VIF**).

```
. estat vif

    Variable |       VIF       1/VIF
-------------+----------------------
        TRAD |      1.05    0.952490
         NER |      1.04    0.960721
        RGDP |      1.02    0.984498
          DI |      1.02    0.984699
-------------+----------------------
    Mean VIF |      1.03
```

الملحق رقم(04): يمثل الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة.

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
FDI	300	9.244763	40.95914	-11.13528	449.0828
DI	300	23.02275	7.227515	.7344631	43.07444
RGDP	300	3.695684	5.935898	-36.65815	53.38179
TRAD	300	97.62867	59.91631	.0268885	322.6765
NER	300	1511.624	5651.714	.311675	42000

الملحق رقم(05): يمثل مصفوفة الارتباط بين المتغيرات.

	FDI	DI	RGDP	TRAD	NER
FDI	1.0000				
DI	-0.0142	1.0000			
RGDP	0.0007	-0.0855	1.0000		
TRAD	0.4276	-0.0957	0.0771	1.0000	
NER	-0.0518	0.0212	-0.0721	-0.1896	1.0000

الملحق رقم(06): يمثل نتائج اختبار التجانس لمعلمات الانحدار(**SLOP**) حسب (2008) persaran , yamagata

```
.
. **When regressing x on y, test if x has heterogeneous slope coefficients
. xthst $ylist $xlist
Testing for slope heterogeneity
(Pesaran, Yamagata. 2008. Journal of Econometrics)
H0: slope coefficients are homogenous
------------------------------------
         Delta          p-value
          0.909           0.363
 adj.     1.043           0.297
------------------------------------
Variables partialled out: constant
```

الملحق رقم (07): تقدير نموذج بانل الساكن.

Variable	Pooled	Fixed	LSDV	Random
DI	.13937813	.2897018	.2897018	.15303597
RGDP	-.19940901	-.0662432	-.0662432	-.17431798
TRAD	.29910776***	-.02957671	-.02957671	.26111878***
NER	.00020674	.00009227	.00009227	.00005891
_Icountry_2			-9.1892323	
_Icountry_3			-4.2124944	
_Icountry_4			-10.610712	
_Icountry_5			-3.5966646	
_Icountry_6			.3531138	
_Icountry_7			.39791634	
_Icountry_8			-6.6345848	
_Icountry_9			75.832298***	
_Icountry_10			-5.5809324	
_Icountry_11			-5.2943702	
_Icountry_12			-4.2511262	
_cons	-22.741163**	5.5679043	3.3001367	-19.216044
N	300	300	300	300
r2	.18522511	.00187019	.25558298	
r2_a	.17417732	-.05084793	.21626518	
F	16.765799	.1330326	6.5004395	
sigma_u		23.428973		8.2652339
sigma_e		36.260634		36.260634

legend: * p<0.05; ** p<0.01; *** p<0.001

الملحق رقم(08): تقدير نموذج التأثيرات الثابتة مع اختبار(F) للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة

```
. xtreg $ylist $xlist, fe

Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =       300
Group variable: country                         Number of groups   =        12

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.0019                                         min =        25
     between = 0.4275                                         avg =      25.0
     overall = 0.0711                                         max =        25

                                                F(4,284)           =      0.13
corr(u_i, Xb)  = -0.6221                        Prob > F           =    0.9702

------------------------------------------------------------------------------
         FDI |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
          DI |    .2897018   .4294487     0.67   0.500    -.5556045    1.135008
        RGDP |   -.0662432   .3647434    -0.18   0.856    -.7841866    .6517002
        TRAD |   -.0295767   .1146407    -0.26   0.797      -.25523    .1960766
         NER |    .0000923   .0005598     0.16   0.869    -.0010095    .0011941
       _cons |    5.567904   14.45683     0.39   0.700    -22.88822    34.02403
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |   23.428973
     sigma_e |   36.260634
         rho |   .29452269   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
F test that all u_i=0: F(11, 284) = 2.44                     Prob > F = 0.0064
```

الملحق(09): اختبار المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية

```
. hausman fixed random

                 ---- Coefficients ----
             |      (b)          (B)            (b-B)     sqrt(diag(V_b-V_B))
             |    fixed        random       Difference          S.E.
-------------+------------------------------------------------------------
          DI |   .2897018      .153036       .1366658        .2497565
        RGDP |  -.0662432     -.174318       .1080748        .0412847
        TRAD |  -.0295767     .2611188      -.2906955        .1026286
         NER |   .0000923     .0000589       .0000334        .0003286
------------------------------------------------------------------------------
                           b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
            B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

    Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

                  chi2(4) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                          =        8.39
                Prob>chi2 =      0.0784
                (V_b-V_B is not positive definite)
```

الملحق رقم(10): اختبارات الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي

```
. xtserial $ylist $xlist

Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first order autocorrelation
    F(  1,      11) =    4819.762
           Prob > F =      0.0000
```

الملحق رقم (11): اختبارات الكشف عن مشكلة عدم التجانس

```
*******************************************************************************
* Panel Groupwise Heteroscedasticity Tests
*******************************************************************************
  Ho: Panel Homoscedasticity - Ha: Panel Groupwise Heteroscedasticity

- Lagrange Multiplier LM Test     = 1.18e+05     P-Value > Chi2(11)  0.0000
- Likelihood Ratio LR Test        =2335.2839     P-Value > Chi2(11)  0.0000
- Wald Test                       = 1.02e+08     P-Value > Chi2(12)  0.0000
-------------------------------------------------------------------------------
```

الملحق رقم (12): اختبارات الكشف عن مشكلة الارتباط بين المقاطع:

```
. xtcsd, pesaran abs

Pesaran's test of cross sectional independence =     4.085, Pr = 0.0000

Average absolute value of the off-diagonal elements =     0.284
```

الملحق رقم (13): نتائج تقدير طريقة (FGLS)

```
.
.  xtgls $ylist $xlist,panels (heterosk) corr(psar1) nolog force

Cross-sectional time-series FGLS regression

Coefficients:  generalized least squares
Panels:        heteroskedastic
Correlation:   panel-specific AR(1)

Estimated covariances      =        12          Number of obs     =         300
Estimated autocorrelations =        12          Number of groups  =          12
Estimated coefficients     =         5          Time periods      =          25
                                                Wald chi2(4)      =        7.76
                                                Prob > chi2       =      0.1009
```

FDI	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
DI	.0671144	.0536902	1.25	0.211	-.0381166	.1723453
RGDP	.008811	.031758	0.28	0.781	-.0534337	.0710556
TRAD	.0478316	.018611	2.57	0.010	.0113548	.0843084
NER	1.26e-07	.0000604	0.00	0.998	-.0001183	.0001185
_cons	-3.28589	2.000618	-1.64	0.100	-7.20703	.6352501

قائمة المراجع والمصادر:

1- باللغة العربية:

1-1- القرآن الكريم:

1. سورة الأنعام الآية 141.

2. سورة الكهف الآية 34.

1-2- التفاسير والمعاجم:

1. ابن منظور، لسان العرب، المجلد الأول، طبعة الأولى، دار المعارف للطباعة والنشر، لبنان، 1997.

1-3- الكتب:

1. أميرة حسب الله، محددات الاستثمار الأجنبي وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2005.
2. أحمد عطاء الله ماجد، إدارة الاستثمار، طبعة1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن،2011.
3. خلفان حمد عيسى، إدارة الاستثمار والمحافظة المالية، طبعة1، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2016.
4. طاهر حيدر حردان، مبادئ الاقتصاد، طبعة1، المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن،1997.
5. سعيدي يحي أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر، طبعة1، إصدار3، إثراء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
6. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، طبعة1، مكتبة ومطبعة الإشعاع، مصر، 2001.
7. عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، الإصدار1، دار الثقافة للتوزيع والنشر، الأردن، 2008.
8. عبد العزيز محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الاسلامية في ضوء الاقتصاد الاسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

9. عمر الهادي سليمان، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، طبعة1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
10. مجدي عطية وسام، الآليات القانونية والاقتصادية لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، دار المطبوعات الجامعية–أمام كلية الحقوق– إسكندرية، 2012.
11. محمد مطر، إدارة الاستثمارات، طبعة2، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.
12. محمد عبد العزيز، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

1-4- الرسائل الجامعية:

1. أحمد هدروق، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري في النمو الاقتصادي بعيد المدى، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الاقتصاد والاحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2017.
2. أنوار سعيد ابراهيم وذنون، العلاقة السببية بين رأس المال الأجنبي والاستثمار المحلي في عينة الدول الأسيوية لفترة 1970–2007، 2011.
1. العوفي سهام، أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 1990–2010، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، مدية.
2. بتيخ بشرة، طوماش ياسمينة، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1990–2019.
3. بن عبد العزيز سمير، بن عبد العزيز سفيان، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاقتصاد الوطني الجزائري، كلية علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير، جامعة طهاري محمد، بشار، 2018.
4. برج راسوطة ريمة، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي، 2020.
5. حجاج مريم، ولد خاوة صارة، محددات الاستثمار المحلي في الجزائر دراسة قياسية لفترة 1980–2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المدية.
6. حدد عبد الباسط، دور الجماعات الإقليمية في تدعيم الاستثمار المحلي، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، 18جوان 2013.

7. حسين ياسين طعمة، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الأردن للفترة 1996-2008، الأردن، 2015.
8. ذنون حمادي، محددات الاستثمار المحلي في التركيا للفترة 1970-2011، الجزائر، 2014.
9. زبيدي حوامد، فطحيزة، العلاقة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 1995-2020، الجزائر، 2021.
10. سطحي جابر، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية(دراسة حالة مؤسسة موبليس، جيزي، أوريدو)، كلية العلوم اقتصادية وتجارية وعلوم تسيير، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2018.
11. شلابي نعيمة، دور الاستثمار المحلي في تحقيق التنمية دراسة حالة الجزائر، جامعة يحي فارس.
12. صغيري سيد علي، محددات الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2017، الجزائر، 2020.
13. فردي شيماء، ناصري حكيم، أثر الاستقرار السياسي على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال فترة 1998-2016، كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة مدية، الجزائر، 2018.
14. مزهود هاجر، شرابي عبد العزيز، الاستثمار الأجنبي أي دور الفساد؟، جامعة عبد الحميد مهري، 2017.
15. نورية عبد محمد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في مستقبل الاستثمار المحلي دراسة قياسية لبعض دول الخليج للفترة 1992-2010، الجزائر، 2012.
16. يحيات ودحماني، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي في الجزائر دراسة قياسية خلال فترة 1998-2012 (الجزائر، تونس، المغرب)، الجزائر، 2014.

1-5- المجلات:

1. أمين عماري زهير، بوزيد حافظ، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الاقتصاد الجزائري في فترة 1996-2014، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية،2018.

2. بوعيسى عزة، بلعسل محمد، تعزيز دور البلدية في دعم الاستثمار المحلي كآلية لإصلاح الجماعات محلية على ضوء قانون11/10، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد6، مجلد2، 2021/06/20.
3. بلفرار طيب، حفاف سعاد، دور آليات التسويق المحلي في دعم فرص الاستثمار المحلي في الجزائر، مجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، العدد6، مجلد2، جامعة شلف، 2021.
4. بوفنش وسيلة، أثر الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2019، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد3، المجلد3، 2021/07/01.
5. بوخاتم ايمان، طلحة هيشر، مرير أحمد تجاني، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية المستدامة في المدى البعيد في الجزائر وبعض الدول المغرب العربي خلال فترة 1990-2018، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 12، المجلد3، 2021/07/01.
6. تقرارت، يزيد، صيد تونس، بن زعمة سليمة، الاستثمار المحلي مسار التنمية عبى ضوء الأوضاع الاقتصادية الراهنة في الجزائر، مجلة دفاتر بوادكس، العدد8، مجلد1، 30جوان 2019.
7. حميداتو نصر، ولد محمود عيسى محمد محمود، عقبة عبد اللاوي، تعزيز الروابط بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1999-2014، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد4، العدد2، الجزائر.
8. رحيم حسين، عبادي محمد، أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار المحلي في الجزائر دراسة قياسية 1989-2009، العدد40، مجلد6، جامعة الأردنية، 2013.
9. زين يونس، العمري أصيلة، الإعفاء الضريبي كأحد آليات تشجيع الاستثمار المحلي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد3، جوان 2015.
10. زواويد لزهاري، بونقاب محتار، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سبيل التخلص من تبعية المحروقات، مجلة شعاع الدراسات الاقتصادية، مارس 2018.
11. صفاء عبد الله معطي، محمد أحمد سالم بالحويصل، استخدام تحليل بيانات البانل في نمذجة علاقة تقلبات متغيرات التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي في اليمن، مجلة الريان للعلوم الانسانية والتطبيقية، مجلد2، العدد1، اليمن، 2019.

2- باللغة الإنجليزية:

1. دراسة البنك الدولي 1972-1996.
2. دراسة نيديكومانا وفيديك، الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في إفريقيا، 2008.
3. Sumei Tange .A. Selvanthan S. Selvanthan، العلاقة السبية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في الصين للفترة 1988-2003.